إسهامات منصات التواصل الاجتماعي

في

تعزيز الأمن ومواجهة الجريمة

إعداد

العقيد الدكتور/ خالد حمد الحمادي

الشارقة 2017م

364.254 الحمادي، خالد حمد

- ح خ . ا
- إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن ومواجهة الجريمة، الشارقة. الإمارات العربية المتحدة : شرطة الشارقة، إدارة مركز بحوث الشرطة، 2017م.
- 141 ص ؛ 24 سم. _ (مركز بحوث الشرطة ؛ 197)

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية

- 1- وسائل الإعلام والجريمة **2- الأمن القومي**
- **3- شبكات التواصل الاجتماعي 4- مكافحة الجريمة**

أ- العنوان

ISBN978-9948-23-931-4

تمت الفهرسة بمعرفة مكتبة الشارقة

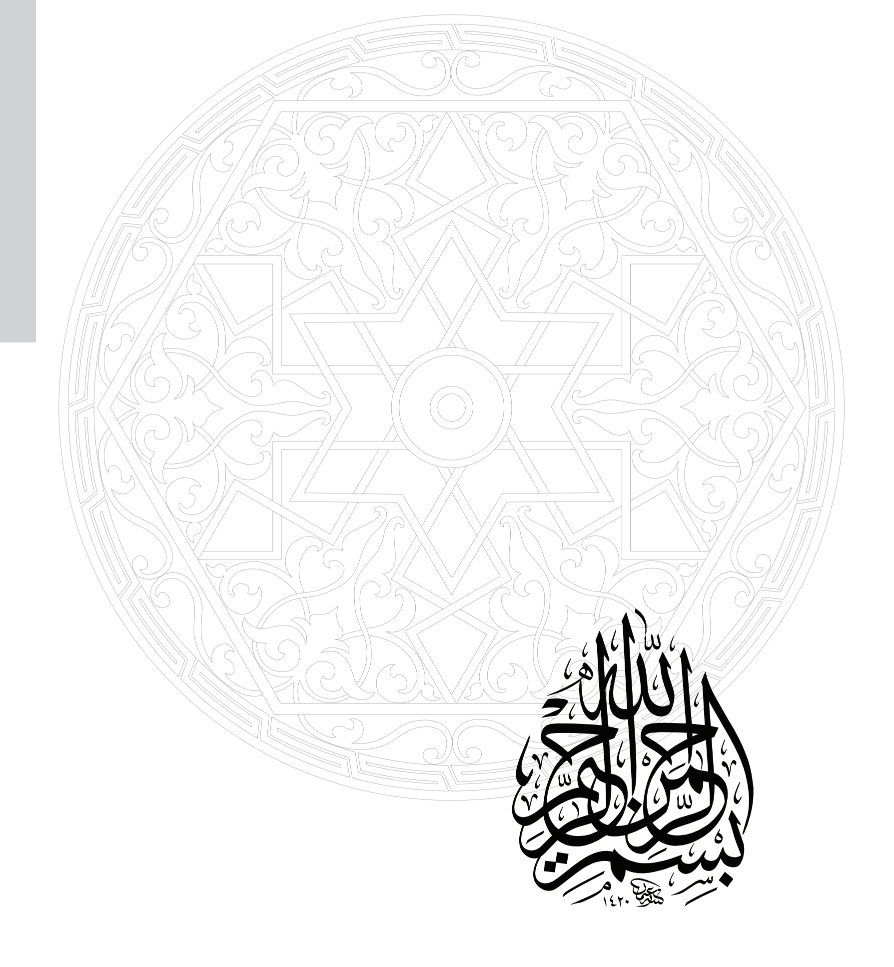
مادة الإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها
وليس بالضرورة عن رأي مركز بحوث الشرطة

الطبعة الأولى 1439هـ – 2017م

ص. ب: 29 ، الشارقة – الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 5059595 – 009716 براق: 5382013 – 009716

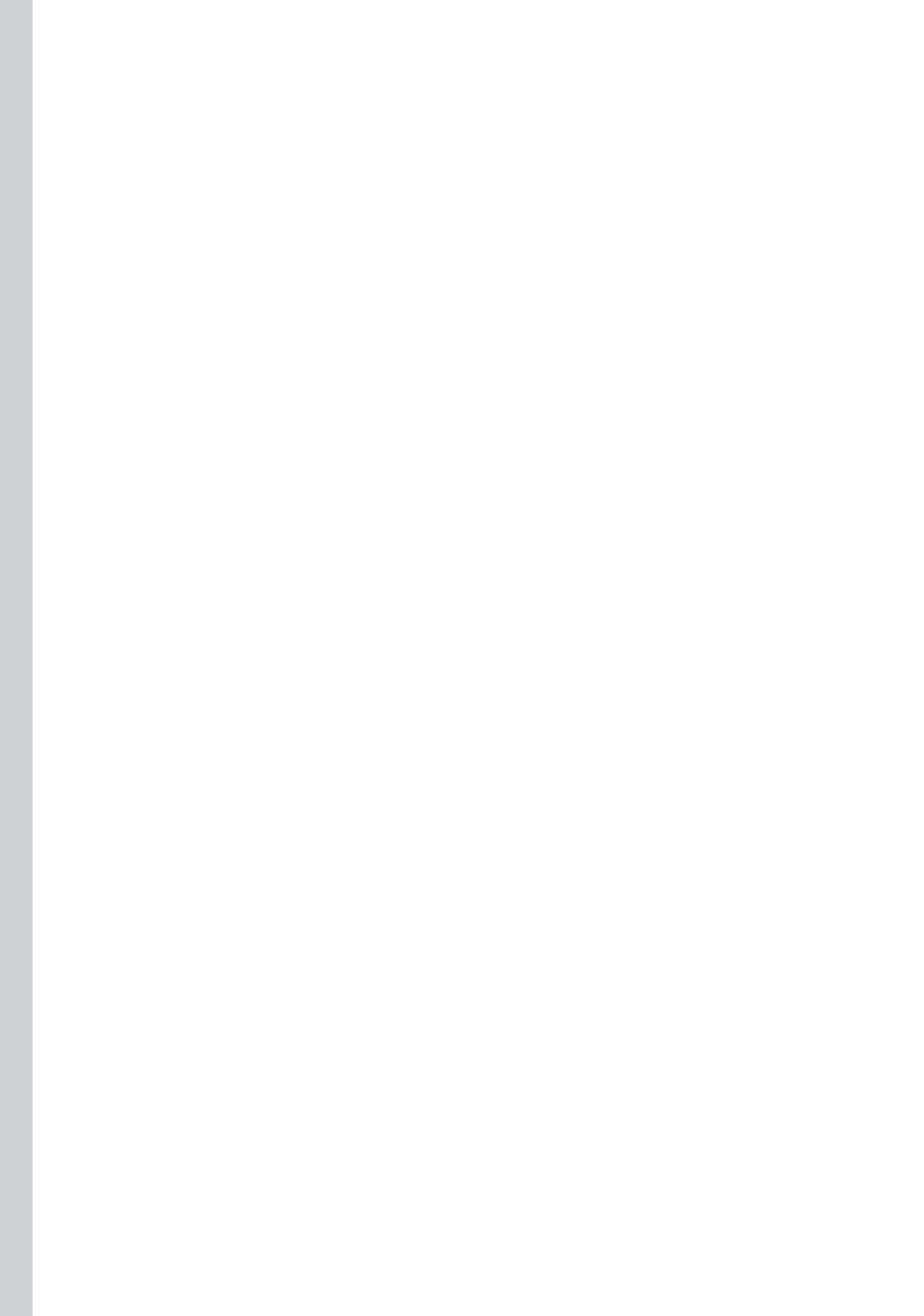
E-mail: prc@shjpolice.gov.ae Website : www.shjpolice.gov.ae



قال تعالى:

الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون

سورة الأنعام / الآية (82)



التوجه الاستراتيجي لوزارة الداخلية
2017 - 2021م

- **الرؤيـة :**

أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أفضل دول العالم في تحقيق الأمن والسلامة.

- **الرسالـة :**

أن نعمل بفاعلية وكفاءة ولتعزيز جودة الحياة لمجتمع الإمارات من خلال تقديم خدمات الأمن والسلامة بطرق ذكية وبيئة محفزة للابتكار وذلك حفاظا على الأرواح والأعراض والممتلكات.

- **القيـم :**

1- العدالة.
2- العمل بروح الفريق.
3- التميز والابتكار.
4- حسـن التعامل.
5- النزاهة.
6- الولاء.
7- المواطنة الايجابية.

- **الأهداف الاستـراتيجية :**

1- تعزيز الأمن والأمان.
2- جعل الطرق أكثر أمنا.
3- تعزيز السلامة والحماية المدنية.
4- ضمان الجاهزية والاستعداد في مواجهة الأحداث.
5- تعزيز رضا المتعاملين بالخدمات المقدمة.
6- ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.
7- ترسيخ ثقافة الابتكار في بيئة العمل المؤسسي.



يقوم مركز بحوث شرطة الشارقة بإصدار ونشر سلسلة من الدراسات في مختلف مجالات العمل الأمني والشرطي.

شـــروط النشـــر

1. الأصالة في مجال العلوم الشرطية والأمنية والتخصصات الأخرى ذات الصلة، وأن تكون الدراسة لم يسبق نشرها من قبل.

2. مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والنظرية والمنهج.

3. أن تتضمـن الدراسـة الرجـوع إلـى المصـادر العلميـة الحديثة.

4. أن تكتب الدراسة وتطبع بلغة عربية سليمة ويرفق معها ملخص باللغتين العربية والإنجليزية وألا يقل حجم الدراسة عن أربعين صفحة.

5. يلتزم الباحث بعدم إرسال دراسته إلى أي جهة أخرى للنشر حتى يصل إليه رد المركز وتعطى الأولوية للنشر حسب الأسبقية الزمنية للتحكيم.

6. لا يلتـزم المركز برد أصل الدراسة سـواء تـم نشـــرها أم لا.

7. تخضع الدراسات للتحكيم وتقرر الهيئة العلمية المشرفة على الإصدارات صلاحية الدراسة للنشر بناء على رأي ثلاثة محكمين متخصصين.



أعضاء الهيئة العلمية المشرفة على إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة:

تقديـــم



تمثل مناهج البحث العلمي السبيل الرئيسي لإقامة الحضارات واستباق الأمم. كما أنها تعد الأداة الأولى في تطويع تحديات الحاضر واستشراف المستقبل.

ويعد مركز بحوث شرطة الشارقة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة أحد المراكز البحثية بالدولة والتي تتطلع بدور مهم في رصد كافة الظواهر الاجتماعية والأمنية وبحث أفضل الآليات للاستفادة من إيجابياتها ووأد سلبياتها لضمان استمرار ركب التنمية والتقدم ، كما يقوم المركز من خلال دراساته في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقانونية والأمنية وبالتعاون والتنسيق مع المراكز البحثية الأخرى بالدولة وخارج الدولة بتقديم أفضل الحلول والمقترحات لكافة قضايا المجتمع.

وفي هذا الصدد تتعدد صور النشاط العلمي لمركز البحوث ما بين مؤتمرات وندوات وعقد دورات وحلقات ومحاضرات ومنشورات علمية ، وهو الأمر الذي يسهم بلا ريب في إثراء مجالات الفكر العلمي والأمني المختلفة وتقديم المشورة الفاعلة لمتخذي القرار وتوفير قاعدة علمية متميزة لكافة الباحثين والعاملين في مجالات العمل الاجتماعي والقانوني والأمني المختلفة للنهل منها وتقديم كل ما هو نافع ومفيد للحفاظ على مكتسبات المجتمع وأمنه.

والله ولي التوفيق،،،

العميد / سيف محمد الزري الشامسي

قائد عام شرطة الشارقة

توطئـــة

في إطار تفعيل دور مراكز البحوث الأمنية ، يصدر مركز بحوث شرطة الشارقة مجموعة من الدراسات والبحوث في مجالات الأمن بمفهومه الشامل بهدف تكوين ثقافة أمنية لدى العاملين في الجهاز الشرطي، ودعم الدور المجتمعي في مجالات مكافحة الجريمة ، كما أنها وفي الوقت ذاته تمد صاحب القرار الأمني بقاعدة بيانات علمية دقيقة تساعده في اتخاذ القرار السليم.

وتتضمن إصدارات عام 2017م عدداً من الدراسات والأبحاث المتميزة التي جاءت استجابة للتحديات الأمنية والمجتمعية وتصدياً للجرائم المستحدثة وملبية للتوجه الوطني والمؤسسي نحو التميز الاستراتيجي مواكبة للتطورات العالمية والمتمثلة في العولمة وإفرازاتها وتعالج قضايا أمنية وإدارية، بالإضافة إلى موضوعات قانونية واجتماعية.

ويسعى هذا الإصدار إلى بيان أدوات منصات التواصل الاجتماعي والواقع الحالي لاستخدامها بدولة الإمارات والعالم ودورها الايجابي والسلبي باعتبارها إحدى أهم وسائل الإعلام الرقمي في الوقت الحالي وللتواجد المجتمعي الكبير على كافة تلك المنصات ، ومن ثم يعنى الإصدار ببيان كيفية استخدامها لتعزيز الأمن بأشكاله المختلفة من خلالها وكذلك كيف يمكن الاستفادة منها في مجال مواجهة الجريمة سواء فيما يتعلق بالوقاية من الجريمة او مكافحتها وذلك في ظل ما يتوافر لها من امكانات وقدرات تقنية تمكن من تحقيق التواصل الفعال مع العديد من أفراد المجتمع وبصورة تسمح لهم بالإدراء بآرائهم ومقترحاتهم مما يسهم في التوصل إلى آليات جديدة للتعامل مع الجريمة ومرتكبيها.

نأمل أن تشكل هذه الدراسات بجانب الفعاليات العلمية التي يقدمها مركز بحوث الشرطة زاداً فكرياً ومعرفياً يعود بالنفع على كافة المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي أرجاء وطننا العربي والمهتمين والمختصين بهذا المجال.

العقيد الدكتور / خالد حمد الحمادي

مدير إدارة مركز بحوث شرطة الشارقة

المحتويـــات

مستخلص

أصبحت منصات التواصل الاجتماعي محل اهتمام كافة أفراد المجتمعات ومؤسساتها ، ويوماً بعد يوم زاد استخدامها لاسيما في ظل كونها وسيلة منخفضة التكاليف مع سهولة ويسر استخدامها وخلال فترة زمنية ممتدة. وكذلك لما أتاحته من التعرف على آخرين دون الحاجة إلى بذل الجهد للتنقل والترحال إلى بلدان أخرى من خلال الربط بين سكان العالم بعضهم البعض بسرعة فائقة وقدرة استيعابية واسعة حتى باتت جزءاً مهماً من حياة الأفراد والمؤسسات . وأيضاً لما أوجدته من قدرة على تبادل الآراء مع الآخرين وطرح موضوعات للنقاش سواء على المستوى المحلي أو الدولي وهو ما أتاح للكثير الفرصة لعرض أفكارهم وتوجهاتهم والتعبير عن ذاتهم دون قيود أو حدود وهو ما شجع الكثير وسواء كانوا أغنياء أم فقراء أو من العلماء أو من العامة على التواجد عبر تلك الوسائل بصورة أو بأخرى.

ونتيجة لما سبق أصبحت منصات التواصل الاجتماعي بمثابة منظومة تتكون من مجموعة من الأنظمة الاتصالية المرتبطة بالحواسب الآلية والتي تعرف باسم أنظمة الاتصال عبر الحواسيب، وهو ما أدى إلى وجود كيان واسع ممتد عبر تلك المنصات لا حدود له ويمتلأ بالعديد من الأجناس والأطياف وتتزاحم فيه البيانات والمعلومات والأفكار والأحداث والصور بكافة أنواعها وأشكالها. وقد ترتب على هذا الأمر تعاظم دور منصات التواصل الاجتماعي واحتلالها حيزاً كبيراً في كافة المجتمعات لاسيما في ظل ما أدت إليه من زيادة هائلة في حجم المعلومات المتاحة وإسهامها في عمليات إرسال واستقبال المعلومات والبيانات والأحداث والصور وتخزينها وبثها من جديد وفي ظل ما تم إدراكه من أنها تعد وسيلة فاعلة لسرعة نقل المعلومات وللتغلب على عمليات حجبها وكذلك للتعريف بالأحداث والحوادث الجارية على حقيقتها ودون الانتقاص أو إخفاء بعض مجرياتها لسبب أو لأخر وأيضاً لعرض وجهة نظر الأفراد حول تلك الوقائع والأحداث ليس من داخل مجتمع واحد بل من مجتمعات عدة في آن واحد.

وفي ضوء ذلك ، تناولت هذه الدراسة كيفية الاستفادة من مصات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن ومواجهة الجريمة للوصول إلى كل ما هو يتسم بالابتكار والإبداع لزيادة القدرة ولتمكين أجهزة الشرطة من الحد من الجرائم، وملاحقة مرتكبيها، وبما يحفظ للمجتمعات أمنها واستقرارها مع بيان المردود الإيجابي للابتكار ودوره في تطوير الأدوات والوسائل والأساليب الأمنية المستخدمة في هذا الشأن.

Abstract

Social Media Platforms Contributions to Strengthening Security and Combatting Crime

إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن ومواجهة الجريمة

Social media platforms have become an issue of special interest for all community members and institutions, and day by day they became widely used as they are low-cost and easy to use. Social media platforms facilitated communication with people worldwide without the need for roaming the world, and they became indispensable for both people and institutions. They moreover provided a platform for exchange of opinions with other people and raising topics for discussion both locally and internationally which served as an opportunity for many to share their ideas, attitudes and express themselves without restrictions or boundaries. They moreover encouraged many people regardless of financial or social status to become part of social networking platforms.

As a result, social media platforms have become a system involving a wide range of communication systems associated with computers and a vast array of data, information, ideas, thoughts, events and images. All the aforementioned had led to the increased role of social media platforms in society given their contribution to the massive increase of available information; their contribution to speedy transfer, receipt and storage of information; their contribution to the dissemination of current events in full and finally their contribution to display opinions of people all over the world on such events.

Study deals with how such platforms can be innovatively utilized in enhancing security and crime prevention efforts with a view to maintaining stability within society. It also illustrates the positive outcome and role of innovation in upgrading security techniques and tools used in this arena.





مقدمـــة:

تعاقبت على البشرية في فترة زمنية وجيزة ثلاث مستجدات كونية هامة، وهي ظهور التقنيات وتطوّرها المتسارع، والتي أعقبها الطفرة الكمية والنوعية في المعلومات، وأخيرًا تعدّد وسائل الاتصالات وتنوّعها[1]، وكان من نتاج تلك المستجدات ظهور منصات التواصل الاجتماعي التي تعدّ الآن أحد أهمّ قنوات نقل الأخبار وتفاصيل الأحداث، وإبداء الآراء والنقاش والحوار والنقد، والتعليق ليس فقط على النطاق المحلي بل تمتد أطرافها لتغطي كافة بلدان العالم.

وقد قدّمت منصات التواصل الاجتماعي شكلاً جديدًا من أشكال التواصل البشري[2] مع تعددها وتنوعها نتيجة لما شهده العالم من ثورة تكنولوجية أدّت إلى ظهور العديد من التقنيات التي ساهمت في بادئ الأمر في تخزين ونقل البيانات والمعلومات، ثم تبع ذلك استغلال شبكة الإنترنت[3] في إيجاد وسائل جديدة أتاحت الاتصال والتواصل بين الأفراد داخل المجتمع الواحد وغيره من المجتمعات الأخرى، ومكّنت الجميع من التعرف عمّا يجري بالعالم لحظة بلحظة ومن الالتقاء والتعارف مع آخرين في بلدان بعيدة من خلال الفضاء الكوني متجاوزين في ذلك الحواجز والسواتر والحدود الجغرافية.

---

[1] د/ عباس ناجي حسن – الوسائط المتعددة في الإعلام الإلكتروني (دراسة مقارنة) – الأردن – عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2016م – ص 49.

[2] د/ صابر فلحوط وآخر – العولمة والتبادل الإعلامي الدولي – سوريا – دمشق – دار علاء الدين – 1999م – ص 8.

[3] د/ فايز عبد الله الشهري – التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة – دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي – دار الحكمة – 2003م – ص 21.

وفي ضوء ذلك أصبحت منصات التواصل الاجتماعي محل اهتمام كافة أفراد المجتمعات ومؤسساتها، ويومًا بعد يوم زاد استخدامها لا سيما في ظل كونها وسيلة منخفضة التكاليف مع سهولة ويسر استخدامها وخلال فترة زمنية ممتدة. وكذلك لما أتاحته من التعرف على آخرين دون الحاجة إلى بذل الجهد للتنقل والترحال إلى بلدان أخرى من خلال الربط بين سكان العالم بعضهم البعض بسرعة فائقة وقدرة استيعابية واسعة حتى باتت جزءًا مهمًّا من حياة الأفراد والمؤسسات[(1)]. وأيضًا لما أوجدته من قدرة على تبادل الآراء مع الآخرين وطرح موضوعات للنقاش سواء على المستوى المحلي أم الدولي، وهو ما أتاح للكثير الفرصة لعرض أفكارهم وتوجّهاتهم، والتعبير عن ذاتهم دون قيود أو حدود، وهو ما شجّع الكثير وسواء أكانوا أغنياء أم فقراء أو من العلماء أو من العامة على التواجد عبر تلك الوسائل بصورة أو بأخرى.

ونتيجة لما سبق أصبحت منصات التواصل الاجتماعي بمثابة منظومة تتكون من مجموعة من الأنظمة الاتصالية المرتبطة بالحواسب الآلية التي تعرف باسم أنظمة الاتصال عبر الحواسيب[(2)]، وهو ما أدى إلى وجود كيان واسع ممتد عبر تلك المنصات لا حدود له ويمتلأ بالعديد من الأجناس والأطياف، وتتزاحم فيه البيانات والمعلومات والأفكار والأحداث والصور بكافة أنواعها وأشكالها.

[(1)] د/ حسني محمد نصر – الإنترنت والإعلام (الصحافة الإلكترونية) – الكويت – دار الفلاح للنشر والتوزيع – 2003م– ص 52.

[(2)] د/ محمود خليل – الصحافة الإلكترونية (المفاهيم والأدوات) – ج.م.ع – القاهرة – دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر بكلية الإعلام – جامعة القاهرة – يونيو 2005م – ص 4.

وقد ترتّب على هذا الأمر تعاظم دور منصات التواصل الاجتماعي واحتلالها حيّزًا كبيرًا في كافة المجتمعات لا سيما في ظل ما أدّت إليه من زيادة هائلة في حجم المعلومات المتاحة، وإسهامها في عمليات إرسال واستقبال المعلومات والبيانات والأحداث والصور وتخزينها وبثها من جديد[1]، وفي ظلّ ما تمّ إدراكه من أنها تعد وسيلة فاعلة لسرعة نقل المعلومات، وللتغلب على عمليات حجبها، وكذلك للتعريف بالأحداث والحوادث الجارية على حقيقتها ودون الانتقاص أو إخفاء بعض مجرياتها لسبب أو لآخر، وأيضًا لعرض وجهة نظر الأفراد حول تلك الوقائع والأحداث ليس من داخل مجتمع واحد بل من مجتمعات عدة في آن واحد.

واستنادًا إلى ذلك، أصبح مستخدمو شبكة الإنترنت وما بها من تلك المنصات في تزايد مستمر لا سيما مع الوتيرة المتسارعة للتطور التكنولوجي وتنوع وسائل الاتصال المرتبطة بالإنترنت، وفي ضوء ما أتاحته منصات التواصل الاجتماعي وفي ظل تباين المصالح الدولية والإقليمية والصراعات والخلافات والنزاعات القبلية أو الطائفية أو العرقية والحروب القائمة، وزيادة التوتر سواء على المستويات الإقليمية أم الدولية، وكذلك رغبة الجماعات التي أخذت الدين ستارًا لها في إحداث القلاقل والفتن والثورات للوصول إلى السلطة والإخلال بالأمن والنظام، بدأ أصحاب المصلحة في كل ما سبق بيانه في العمل على استغلال تلك المنصات لتحقيق مآربهم ومصالحهم لكونها تعد أداة أكثر تأثيرًا إذا أحسن استغلالها في مجال حرب البيانات والمعلومات، وكذلك لإحداث

---

[1] د/ حسنين شفيق – الإخراج الصحفي الإلكتروني (التجهيزات الفنية) – ج.م.ع – القاهرة – دار فكر وفن للنشر والتوزيع– 2010م – ص 14.

التأثير والتوجيه للعقول المستهدفة حول موضوع ما، وكذلك المراد الإيقاع بها لتحقيق التضليل والخداع العقلي لدى أبناء المجتمعات لغرض التأثير في ولائهم وانتمائهم، ولدفعهم إلى القيام بأفعال وسلوكيات ضارة بأمن واستقرار أوطانهم، وكذلك لجذب المؤيدين والمناصرين لأفكارهم المغلوطة لنشر الفوضى والتخريب بالمجتمعات.

وعلى ذلك يمكن القول بأنه وبقدر ما اتّسمت به منصات التواصل الاجتماعي من مزايا إلا أنه كانت لها سلبيات أخرى أصبحت تشكّل خطرًا على أمن المجتمعات واستقرارها[1]، ممّا يتطلب البحث والدراسة لتحديد إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني بما يؤدي إلى الحفاظ على الأمن واستقراره.

كما أنه من المعلوم أن منصات التواصل الاجتماعي تحظى بتواجد مجتمعي ملحوظ يضمّ كافة فئات المجتمع من مختلف الأعمار السنية والمستويات العلمية والدرجات الثقافية، والميول والاتجاهات المتباينة. ويرجع هذا الأمر إلى ما تتّسم به هذه المنصات من خصائص، من أبرزها: سهولة الولوج إليها وانخفاض تكلفة استخدامها، وعدم وجود أيّ قيود أو حواجز جغرافية أو مادية أو قانونية أو اشتراطات تمنع من استخدامها، وكذلك حرية التعبير وإبداء الآراء وإجراء الحوارات والنقاشات مع مختلف الأجناس سواء داخل إقليم الدولة الواحد أم بدول العالم المختلفة عبر الفضاء الكوني الممتد من خلال تلك المنصات، وكان من نتاج ذلك انتقال الغالبية

---

[1] د/ عبد الله سعد بن جليغم – واقع تطبيقات البرامج والتقنيات الحديثة وعلاقتها بالتمكين والاغتراب الوظيفي – المملكة العربية السعودية – الرياض – الطبعة الأولى – دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع – ص 63 –66.

العظمى من أبناء المجتمعات نتيجة لاستخدامهم تلك المنصات من الواقع الحقيقي إلى الافتراضي، وهو ما أدّى إلى حدوث ثورة فعلية في أشكال التواصل وسبله وطرقه، ونقل الأحداث والتعليق عليها والتعبير عن الآراء، ممّا ساهم كثيرًا في إحداث حراك مجتمعي غير مسبوق في كثير من الدول نتيجة للكشف والإعلان الفوري عن كافة المواقف والأحداث والأزمات، وبكافة تفصيلها وإيجابياتها وسلبياتها دون إخفاء أو مواراة، ودون تضليل أو خداع، وإبراز كافة الحقائق كاملة عنها، ممّا أضفى صورة غير مسبوقة من الشفافية والوضوح ساهم في أحداثها هذا العالم الافتراضي، على عكس ما كان يواجه هذا الأمر من تحديات ومعوقات عدة في الواقع الحقيقي.

ونتيجة لذلك، وفي ضوء ما وفّرته منصات التواصل الاجتماعي، وما أتاحته من مميزات عدة، بدأت العديد من المؤسسات وكذلك الأفراد من خلالها بيان توجّهاتهم أو مبادئهم أو أنشطتهم المختلفة أو عرض الأحداث والتعليق عليها، وحثّ الغير على تأييدهم أو الانضمام إليهم، مستخدمين في ذلك أساليب اتّسمت بالإبداع والابتكار الذي كان من شأنه تحقيق العديد من الإيجابيات، من أهمها: الترويج، وجذب الانتباه لما يقومون بالإعلان عنه، والدلالة على القدرة، والتمكّن ومواكبة كافة المتغيّرات والمستجّدات، وكذلك التنافسية وتحقيق الريادة والسبق.

من أجل ذلك يثور التساؤل في ضوء ما تمّ استحداثه من أساليب ابتكاريه عبر منصات التواصل الاجتماعي لتحقيق المكاسب أو الأهداف أو التأييد أو التسويق سواء للمنتجات المادية أم الآراء والأفكار والعقائد عن مدى إمكانية الاستفادة منها من خلال

أساليب إبداعية وابتكارية في مواجهة الجريمة، تلك الآفة التي تؤرّق كافة المجتمعات وتهدّد أمنها واستقرارها منذ بدء الخليقة. ليس ذلك فحسب، بل تسبّب الترويع والاضطراب والتخوّف لدى أفرادها ومؤسّساتها كما تشكّل هاجسًا أمنيًّا لدى كافة الأجهزة الشرطية، وبصفة خاصة المنوط بها التعامل مع الجرائم باختلاف أنماطها، وهو الأمر الذي يستلزم دائمًا البحث عن أفضل السبل للوقاية من الجريمة ومكافحتها، لا سيما في ظل التطور المتسارع لأنماط الجرائم، وظهور العديد من المستحدث منها، واعتماد مرتكبيها على أحدث المخرجات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وهو الأمر الذي زاد من الصعوبات والتحديات التي باتت تواجه رجال الشرطة المكلّفين بمواجهة الجريمة ومرتكبيها، وأصبح يستلزم البحث عمّا هو جديد للتعامل معها.

لذا سوف تعنى هذه الدراسة بالبحث عن كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن ومواجهة الجريمة للوصول إلى كل ما هو يتّسم بالابتكار والإبداع لزيادة القدرة ولتمكين أجهزة الشرطة من الحد من الجرائم، وملاحقة مرتكبيها، وبما يحفظ للمجتمعات أمنها واستقرارها مع بيان المردود الإيجابي للابتكار ودوره في تطوير الأدوات والوسائل والأساليب الأمنية المستخدمة في هذا الشأن.

مشكلة الدراسة:

تتمثّل مشكلة تلك الدراسة في كيفية الحد من الخطر المتزايد الناجم عن سوء الاستخدام لمنصات التواصل الاجتماعي من بعض الدول أو الأفراد أو الجماعات،

والتي أتاحت لها تلك المنصات نشر أفكارها المضللة والأخبار الكاذبة والبيانات والمعلومات المغلوطة بهدف التأثير على الأفراد، ولا سيما الشباب بالمجتمعات لدفعهم إلى القيام بأفعال أو الاقتداء بسلوكيات من شأنها الإخلال بالأمن والاستقرار سواء على المستوى الدولي أم الإقليمي أم المحلي أم إضعاف ولائهم وانتمائهم لأوطانهم أو حثّهم على الانضمام لجماعات مناهضة للسلام والأمن.

ولا شك أنّ الخطر الحادث من منصات التواصل الاجتماعي يتعاظم يومًا بعد يوم في ظل زيادة وتيرة الاختلافات في المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بين العديد من بلدان العالم، وكذلك نتيجة لزيادة الصراعات والفتن والثورات في بعض البلدان[1] نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

وإضافة إلى ذلك فإنّ لتلك المنصات جوانب إيجابية يجب استغلالها والاستفادة منها في المجال الأمني، وهو الأمر الذي ما زال في مراحله الأولى، ممّا يستوجب إعطاء المزيد من الاهتمام والدراسة لتحقيق الإسهام الفاعل لتلك المنصات في مجالات العمل الأمني المختلفة.

كما تتمثّل مشكلة تلك الدراسة فيما أدّت إليه منصات التواصل الاجتماعي من اجتذاب الغالبية العظمى من فئات المجتمع على اختلاف أعمارهم السنية، ودرجات

---

[1] أ/ نسرين عجب – الثورة الافتراضية (دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات) – ج.م.ع – القاهرة – الطبعة الأولى – العربي للنشر والتوزيع – 2016م – ص 13.

ثقافتهم ومعرفتهم وانتماءاتهم الفكرية إليها، في ضوء ما اتّسمت به من مزايا عدة ساعدت كثيرًا على هذا الأمر، وهو ما نجم عنه الوجود شبه الدائم لقطاع كبير من تلك الفئات على تلك المواقع لغرض عرض أحدث الأخبار والحوادث والمتغيرات والمستجدات، وكذلك أبرز الجرائم والقضايا الأمنية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، وغيرها. مع البيان والاستعراض للتعليقات ذات الصلة بها، والتي في الغالب ما ترتبط بالمكوّن الفكري أو العقائدي لدى أصحابها بهدف التأثير على الرأي العام، وتوجيهه في ظل ما يعيشه المجتمع الدولي في الوقت الحالي من تنافسية شديدة تسعى أطرافها إلى استقطاب المؤيدين والمناصرين لها.

إلا أنه وبالرغم ممّا سبق، وما ساهمت فيه وأوجدته منصات التواصل الاجتماعي من مساحة شاسعة غير محدودة بنطاق مكاني أو زماني وحرية شبه مطلقة في عرض الآراء والتعليقات وبيان الأفعال والسلوكيات، وطرح التساؤلات والتعريف بمواطن الخطورة في أمور عدة، فإنّ الاستفادة من تلك المواقع بأساليب وطرق إبداعية لغرض مواجهة الجريمة بشقّيها لم يتحقّق حتى الآن على النحو المطلوب.

أهمية الدراسة:

تتمثّل أهمية تلك الدراسة في الآتي:

- بيان ما أصبحت عليه منصات التواصل الاجتماعي، ولكونها إحدى أهم صور الإعلام الاجتماعي الجديد من الأدوات الأكثر فاعلية في التأثير في اتجاهات المستهدفين بها واستجاباتهم وقراراتهم.

- إبراز دور منصات التواصل الاجتماعي في تفعيل وتعزيز صور المشاركة المجتمعية بين فئات المجتمع المختلفة للحوار والنقاش وإبداء الآراء حول الموضوعات والقضايا والأحداث المتباينة.
- إيضاح ما لمنصات التواصل الاجتماعي من تأثير على العقول والاتجاهات لغرض تحقيق الاستمالة لجماعة أو رأي ما.
- استعراض إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني.
- تحقيق الاستفادة بشكل أمثل من منصات التواصل الاجتماعي من خلال إيجاد وتطبيق أساليب تتّسم بالإبداع والابتكار عبر تلك المواقع، تسهم في الوقاية والمكافحة للجريمة، ممّا يعزز من ثقة أفراد المجتمع في أجهزة الشرطة، ويحقّق المزيد من الأمن والاستقرار.
- تحفيز القدرات والطاقات البشرية العاملة بالأجهزة الشرطية لغرض الوصول إلى أفضل الوسائل الابتكارية التي يمكن تطبيقها عبر منصات التواصل الاجتماعي من أجل تحقيق مساهمتها الفاعلة في الحفاظ على الأمن من مخاطر الجريمة.
- الوصول إلى المزيد من الترابط والتواصل المجتمعي بين مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي من الجمهور وأجهزة الشرطة المعنية بالوقاية ومكافحة الجريمة، ممّا يعزّز من جهود الشرطة لمواجهة الجريمة.

أهداف الدراسة:

تتمثّل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1. بيان ما تحدثه منصات التواصل الاجتماعي من تأثيرات على الفكر والسلوك.
2. إبراز مخاطر منصات التواصل الاجتماعي على الأمن والاستقرار.
3. طرح إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني باعتبارها وسيلة فاعلة في التخاطب والحوار والنقاش مع أفراد المجتمع، وكذلك لإحداث التوجيه الفكري والسلوكي، وبما يتّفق مع متطلبات الأمن والاستقرار بالمجتمع.
4. إيضاح الدور الحالي لمنصات التواصل الاجتماعي في مواجهة الجريمة.
5. إبراز أهمية الابتكار ودوره من خلال منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة الجريمة.
6. إيضاح المقترحات والحلول المساعدة للابتكار من خلال منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة الجريمة.

تساؤلات الدراسة:

تتمثّل التساؤلات في هذه الدراسة في الآتي:

1. ما هو مفهوم منصات التواصل الاجتماعي؟
2. ما هو الواقع الحالي لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي؟
3. ما هي المجالات التي تستخدم بها منصات التواصل الاجتماعي؟
4. ما هي المخاطر الحادثة والمتوقعة من استخدام منصات التواصل الاجتماعي؟

5. ما هي العوامل المعزّزة للمخاطر الناجمة من سوء استخدام منصات التواصل الاجتماعي من الناحية الأمنية؟
6. ما هي إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني؟
7. ما هو الدور الحالي لمنصات التواصل الاجتماعي في مواجهة الجريمة؟
8. كيف يمكن استغلال منصات التواصل الاجتماعي للابتكار في مواجهة الجريمة؟

منهج الدراسة:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإعداد هذه الدراسة، وذلك من خلال البيان الوصفي والتحليل لمفهوم منصات التواصل الاجتماعي، وسبب التوسع في استخدامها، وما تحدثه من تأثيرات في المجتمعات المختلفة، وكذلك مخاطرها على الأمن والاستقرار والعوامل المسبّبة لذلك، وبيان كيفية الاستفادة منها في تعزيز الأمن بالمجتمع، والدور الحالي لها في مواجهة الجريمة، وأخيرًا كيفية استغلال تلك المنصات للابتكار في مواجهة الجريمة، وذلك من خلال ما ورد بالدراسات والبحوث العلمية والأمنية ذات الصلة بهذا المجال.

تقسيمات الدراسة:

سوف يتم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: بيان مفهوم منصات التواصل الاجتماعي.

ثانيًا: الواقع الحالي لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي.

ثالثًا: المجالات التي تستخدم بها منصات التواصل الاجتماعي.

رابعًا: المخاطر الحادثة والمتوقّعة من استخدام منصات التواصل الاجتماعي.

خامسًا: انتهاكات مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي.

سادسًا: العوامل المعززة لتزايد المخاطر الناجمة عن سوء استخدام منصات التواصل الاجتماعي.

سابعًا: إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني.

ثامنًا: إشكاليات مواجهة الجريمة.

تاسعًا: صعوبات الوقاية من الجريمة.

عاشرًا: تحديات مكافحة الجريمة.

حادي عشر: كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في الابتكار لمواجهة الجريمة.

اثنا عشر: مفهوم الابتكار والإبداع، وأهميته في مواجهة الجريمة.

ثالث عشر: الواقع الحالي لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة الجريمة.

رابع عشر: سبل الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي لمواجهة الجريمة.

خامس عشر: – الدراسة الميدانية.

الخاتمة.

النتائج.

التوصيات.

المراجع.

المرفقات.

الفصل الاول
واقع منصات التواصل الاجتماعي

تمهيد

سووف نتناول في هذا الفصل بيان واقع منصات التواصل الاجتماعي وذلك في مبحثين : يتناول الاول منهما : ماهيه منصات التواصل الاجتماعي ومجالات استخدمها وفي الثاني : بيان مخاطر منصات التواصل الاجتماعي الحالية والعوامل المعززة لتزايدها في المستقبل.

المبحث الاول
ماهيه منصات التواصل الاجتماعي ومجالات استخدمها

تمهيد

سوف نتناول في هذا المبحث بيان مفهوم منصات التواصل الاجتماعي بالمطلب اول والواقع الحالي لاستخدامها في المطلب الثاني والمجالات التي تستخدم بها منصات التواصل الاجتماعي في المطلب الثالث.

المطلب الاول: بيان مفهوم منصات التواصل الاجتماعي

تعتبر تكنولوجيا التقنيات من أحدث ما توصّل إليه العقل البشري حديثًا[1]، والتي من بينها شبكة الإنترنت وما نجم عنها من وسائل وأدوات تقنية متعددة يعدّ من أهمها

---

[1] د/ مرزوق العنزي وآخر – الذكاء التكنولوجي – الكويت – الطبعة الأولى – دار المسيلة للنشر والتوزيع – 2017م – ص 57.

منصات التواصل الاجتماعي، والتي تعددت المفاهيم التي طرحت بشأنها، وقد أشار البعض إلى أن منصات التواصل الاجتماعي يقصد بها "منظومة الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثمّ ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات التي لديه، ولغرض التشارك مع أصدقائه في الحوار وزيادة التعارف"[(1)].

في حين عرّف البعض الآخر منصات التواصل الاجتماعي بأنها "مجموعة من المواقع الإلكترونية الفعّالة التي تسهم في تسهيل الحياة الاجتماعية بين مجموعة من المعارف والأصدقاء، كما تمكّن الأصدقاء القدامى من الاتصال ببعضهم البعض، ممّا يؤدي إلى توطيد العلاقات الاجتماعية بينهم "[(2)].

وأشار آخرون إلى أنّ منصات التواصل الاجتماعي هي "تركيبة اجتماعية إلكترونية تتمّ صناعتها من قبل أفراد أو جماعات أو مؤسسات لغرض تشجيع العلاقات بين فريق معين أو لغرض زيادة الانتماء لشركة ما أو حمل جنسية دولة، وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقًا في مجالات الحياة المختلفة"[(3)].

[(1)] الأستاذة: غزال مريم والأستاذة: وشعوبي نور الهدى – تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم العلوم الإنسانية– شعبة علوم الإعلام والاتصال – ص 30.

[(2)] الأستاذة: حنان بنت شعشوع الشهري – أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية – "الفيس بوك وتويتر نموذجا"– دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة – المملكة العربية السعودية– جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – ١٤٣٣ه –١٤٣٤ه – ص78.

[(3)] الدكتور: مصطفى محمد موسى – المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت – جمهورية مصر العربية – دار الكتب والوثائق القومية – 2003م – ص 44.

وأخيرًا تمّ تعريفها من قبل البعض بأنها "مواقع الشبكات الاجتماعية على صفحة الويب التي يمكن أن تسهّل التفاعل النشط بين المشتركين في هذه الشبكة الاجتماعية الموجودة بالفعل على الإنترنت، وبهدف توفير مختلف وسائل الاهتمام والمشاركة المساعدة على التفاعل بين الأعضاء بعضهم البعض من خلال المراسلة الفورية والفيديو والدردشة، وتبادل الملفات ومجموعات النقاش والمدونات والصور"[1].

ومن التعريفات السابقة يمكن القول بأنّ منصات التواصل الاجتماعي هي "مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تتيح الاتصال والتواصل الفكري بين الأفراد والجماعات في مختلف بلدان العالم من خلال شبكة الإنترنت حول العديد من الموضوعات والقضايا القديمة والمعاصرة".

المطلب الثاني: الواقع الحالي لاستخدام منصّات التواصل الاجتماعي

تشير التوقّعات إلى أنّ عدد سكان العالم سيصبح (8) مليارات نسمة بحلول عام 2026م من بينهم (3) مليارات سيكونون من مستخدمي شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الموجودة بها[2]، وذلك نتيجة لما شهده العالم الرقمي من تطور كبير خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي ساهم في زيادة نسبة استخدام منصات التواصل

---

[1] الدكتور: فايز عبد الله الشهري – الخطاب الفكري على شبكة الإنترنت "رؤية تحليلية لخصائص وسمات التطرف الإلكتروني"– المملكة العربية السعودية – الرياض – جامعة الملك سعود – 1429 هجرية – ص 56.

[2] د/ فضيل دليو – التكنولوجيا الجديدة للاتصال والإعلام (المفهوم – الاستعلامات – الآفاق) – الأردن – عمان – دار الثقافة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2010م– ص 149.

الاجتماعي وفقًا لما تشير إليه الإحصاءات والدراسات الصادرة بشأن التعريف بمدى الإقبال والاستخدام لمنصات التواصل الاجتماعي، وقيام العديد من المؤسسات والأفراد باستخدامها.

وتبيّن البعض من الإحصاءات أنّ عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي قد قفز إلى ما يزيد عن 2.5 مليار شخص حول العالم، وقد تزامن ذلك مع الانتشار الكبير للهواتف الذكية التي وصل عدد ما تم شحنه منها حتى الآن 1.9 مليار جهاز، وذلك علاوة على الأجهزة اللوحية وأجهزة الحاسوب.

وعلى سبيل المثال تخطّى مجموع مستخدمي فيسبوك حاجز الـ1.15 مليار مستخدم فعَّال، بالإضافة إلى أنّ هناك 751 مليون مستخدم يستخدمون مواقع التواصل الأخرى عن طريق الأجهزة المحمولة. وكذلك وصل مجموع مستخدمي تويتر إلى أكثر من 500 مليون مستخدم، (60%) من المستخدمين يستخدمونه بواسطة أجهزتهم المحمولة، كما أنّ متوسط عدد التغريدات اليومية يصل إلى 400 مليون تغريدة يومية.

وقد تصدّرت الإمارات دول منطقة الشرق الأوسط في استخدام منصات التواصل الاجتماع "فيسبوك" مسجّلة نسبة انتشار بلغت (41%) مقابل، (39.2%) في الأردن التي حلّت ثانيًا، ونحو (35.2%) في لبنان التي جاءت في المرتبة الثالثة عربيًّا، بحسب تقرير الإعلام الاجتماعي الذي أصدرته كلية دبي الحكومية.

واستحوذت الإمارات على (31%) من أعداد مستخدمي منصة التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في دول الخليج البالغ عددهم نحو 11 مليون مستخدم وفق تقرير سبق أن أصدرته كلية دبي الحكومية.

وكشف موقع الإمارات للإحصاءات "stats.ae" أنّ أعداد المستخدمين الفعّالين على منصة التواصل الاجتماعي فيسبوك في الدولة بلغت نحو 3,6 مليون مستخدم، لتصل نسبة انتشار الموقع بين مستخدمي الإنترنت في الدولة إلى (61%) تقريبًا.

وفي المقابل، بلغ عدد مستخدمي منصة التواصل الاجتماعي " تويتر" في الإمارات نحو 363 ألف مستخدم فعّال، وسجّلت الإمارات نحو2,5 مليون ألف تغريدة يوميًّا عبر منصة التواصل الاجتماعي "تويتر" خلال الفترة الأخيرة، فيما بلغ متوسط العدد اليومي للمغردين نحو 244 ألفًا.

وقد أكّد المشاركون في "قمة الحكومات الخليجية للتواصل الاجتماعي"، أنّ الإمارات تتصدّر دول مجلس التعاون من حيث التواصل الحكومي عبر منصات التواصل الاجتماعية، حيث تتمتّع (60%) من الجهات الحكومية المحلية والاتحادية بحضـــور قوي علـــى منصات التواصـــل الاجتماعـــي، وبخاصة الـــ"فيسبوك" و"تويتر."

وقد أشار البعض في هذا الصدد إلى أنّ عدد مستخدمي منصة الفيس بوك، والتي تعدّ من أشهر المنصات الاجتماعية على شبكة الإنترنت، والتي أسّسها طالب في جامعة هارفرد عام 2004م قد تجاوز الــ 75 مليون مستخدم[1].

كما أوضحت الإحصاءات الصادرة عن إحدى المؤسسات العاملة في مجال التقنيات ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت في كل مناطق العالم بشكل إجمالي، حيث يقدّر اليوم بنحو 2.5 مليار مستخدم، وهو ما يقارب نسبة (35%) من سكان العالم، كما أنّ هناك زيادة سنوية تبلغ 150 مليون مستخدم لشبكة الإنترنت.

في حين أشارت تقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أنّ هناك 3 مليار مستخدم للإنترنت تقريبًا.

وقد أشارت تلك التقديرات إلى وصول نسب استخدام الإنترنت في بعض مناطق العالم إلى مستويات قياسية تخطّت حاجز (80%)، كما هو الحال في أمريكا الشمالية.

وفي هذا الصدد أيضًا بيّنت تلك التقديرات أنّ منصات ووسائل التواصل الاجتماعي حقّقت معدلات استخدامها نموًّا كبيرًا يتمثّل في إضافة 135 مليون مستخدم تقريبًا سنويًّا.

---

[1] الدكتور: إبراهيم بعزير – وسائل الاتصال الجديدة والأمن القومي – دراسة في دور مواقع التواصل الاجتماعي في زعزعة أمن واستقرار الدول – مجلة استراتيجيا – العدد الأول – 2014م – ص 34.

وقد بيّنت تلك التقديرات أنّ المناطق التي تستحوذ على أكبر نسب لمستخدمي الإنترنت هي نفسها التي تمتلك أعلى نسب انتشار لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تأتي منطقة أمريكا الشمالية في المرتبة الأولى بنسبة (56%)، تليها أوروبا بنسبة (44%)، بينما تحتلّ منطقة الشرطة الأوسط المركز التاسع بـــ (24%).

وفي هذا السياق بيّنت تلك الإحصاءات بلوغ عدد مستخدمي الفيس بوك ما يقارب 1184 مليون مستخدم، وأنّ تطبيق الواتس آب يأتي في المرتبة التالية له.

وقد أوضح البعض في هذا السياق أنّ منصات التواصل الاجتماعي أصبحت خلال الأعوام الخمس الأخيرة صاحبة السيادة على شبكة الإنترنت، فقد سجّلت في زمن وجيز العديد من الأرقام القياسية سواء من حيث أعداد مستخدمي هذه الوسائل أم من حيث العائد المادي الهائل الذي حقّقته، وقد أوضح هؤلاء أنّ سبب الانتشار السريع لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي[1] يرجع إلى ما تتّسم به من مزايا عدة، منها أنّها تعدّ وسيلة للتعبير عن الرأي، وفي الوقت ذاته وسيلة للترفيه وللثقافة والمعرفة، كما أنّ غياب الرقابة الاجتماعية عليها يشجع العديد على استخدامها، وتعتبر كذلك كأداة للإعلام البديل، وملتقى دائم للمشاركة في الاجتماعات وإمكانية الحوار والنقاش وتبادل الآراء حولها بحرية تامة[2].

---

[1] أ/ إيهاب خليفة – حروب مواقع التواصل الاجتماعي – ج.م.ع – القاهرة – الطبعة الأولى – العربي للنشر والتوزيع– 2016 م – ص 11.

[2] الدكتور: فايز عبد الله الشهري – التطرف الإلكتروني "رؤية تحليلية لاستخدامات شبكة الإنترنت في تجنيد الأتباع"–ورقة علمية مقدمة لمؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني المنعقد في الرياض في الفترة من 1: 4 /2007/12م – ص 55.

ويتّضح من تلك التقديرات والإحصاءات أنّ منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أداة محورية في التواصل بين العديد من الأفراد ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى العالمي، وأنّ عدد مستخدمي تلك المنصات في تزايد مستمر في ضوء ما وفّرته من سهولة في الاستخدام[1] والاتصال، وفي القدرة على طرح الأفكار والآراء دون قيود وبدون توقيتات محددة.

المطلب الثالث : المجالات التي تستخدم بها منصات التواصل الاجتماعي

أتاحت منصّات التواصل الاجتماعي إمكانية استخدامها في العديد من المجالات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- إبداء الرأي في الأمور التي يتمّ طرحها على شبكة الإنترنت، وكذلك حول الأحداث والوقائع الحادثة بأيّ بقعة من بلدان العالم المختلفة، وقد يكون ذلك بدافع مشروع وبصبغة موضوعية أو لغرض التأثير في الرأي العام وتكوينه وبلورته وتوجيهه[2].
- التعرّف على المزيد من الأصدقاء لغرض توسيع دائرة المعارف على المستوى الشخصي سواء بصفة عامة أم لغرض الاهتمامات البحثية والعلمية في مجالات

---

[1] أ/ إيهاب خليفة – المرجع السابق – ص 19.

[2] د/ حردان هادي الجنابي – الإعلام الإسلامي الإلكتروني (دراسة للمواقع الإسلامية على الإنترنت) – ج.م.ع – القاهرة– الطبعة الأولى – العربي للنشر والتوزيع – 2015م – ص 51.

العلم والبحث المختلفة، وأيًّا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية أو بيئية، وأيضًا بالاتجاهات الحديثة المتصلة بعلم المعلومات[1].

- البحث عن الأصدقاء والزملاء القدامى خلال سنوات الدراسة أو الذين تم المعيشة معهم في بيئة سكنية واحدة قبل الانتقال لمناطق أخرى في ضوء ما يجمع بين هؤلاء من صداقة ومودة خلال فترات التعايش بالمدرسة أو بالمحيط السكني الواحد.
- طرح فكرة أو رأي حول موضوع ما لغرض التعرف على آراء الآخرين واتجاهاتهم بشأنها، وللوقوف على عدد المؤيدين أو المعارضين لها.
- عرض تفصيلات الوقائع والأحداث المختلفة التي تقع سواء فور وقوعها أم بعد ذلك بفترة وجيزة، وذلك من خلال الصور والفيديوهات الملتقطة لها.
- بثّ الشائعات والأفكار المضلّلة والمغلوطة حول دولة ما أو مؤسسة ما أو واقعة أو حدث معيّن.
- بثّ البيانات والمعلومات أو التحليلات بشأن إحدى القضايا أو الأحداث لغرض إحداث تأثير إيجابي أو سلبي لدى الفئة المستهدفة بها أو لدى مجتمع ما بصفة عامة.
- عرض نتائج الدراسات والأبحاث ذات الصلة بإحدى المشكلات أو القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو البيئية المحلية أو الإقليمية أو الدولية.
- التعرّف على اتجاهات وميول فئات المجتمع بالنسبة لقضية أو مشكلة ما.

---

[1] د/ محمد فتحي عبد الهادي – اتجاهات حديثة في علم المعلومات – الأردن – عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى، 2017م – ص 84.

- السرد التاريخي لنشأة المجتمعات والحضارات والظواهر الجغرافية والمجتمعية المختلفة.
- تجنيد الأفراد أو الجماعات للانضمام إلى وجهة نظر محددة أو لإحدى الجماعات لغرض تحقيق أهداف محددة.
- التعليم والتدريب على كيفية التعرف والتصنيع والاستخدام سواء لمناهج أو أساليب علمية محددة أم لغرض التعريف بالمواد الخطرة وكيفية استغلالها في الحصول على مركبات متفجرة أو مدمرة، مع التدريب على كيفية استخدامها، وبيان كيفية الحصول عليها من أماكن بيعها أو تخزينها.
- بيان أساليب كيفية الحصول على الأموال والمواد اللازمة سواء لأغراض الخير أم لغرض دعم الجمعيات الإرهابية والمنحرفة[1].

أهمّ نتائج التقرير الأول لقمة رواد التواصل الاجتماعي العرب بالعام 2015م:

الانطباعات الإيجابية حول منصات التواصل الاجتماعي:

- يرى المستخدمون بأنّ منصات التواصل الاجتماعي جعلت العالم أصغر، وذلك بربط الناس مع بعضهم البعض بالرغم من المسافات الجغرافية والفروق الثقافية التي قد تفصل بينهم.

---

[1] الدكتور: شريف درويش اللبان – تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية – القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – 2000م – ص 18.

- ويعتقد اثنان من بين كل **5** مستخدمين بأن "منصات التواصل الاجتماعي لعبت دورًا في تسهيل اتصال الناس ببعضهم البعض"، وبأنّ "وسائل التواصل الاجتماعي غيّرت العالم الذي نعرفه".
- ينظر إلى منصات التواصل الاجتماعي على أنها أداة تسهّل التواصل بين الناس.
- يعتبر التواصل مع الناس السبب الرئيسي لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي.
- واتس آب الوسيلة الأكثر تفضيلاً في العالم العربي.

لعبت منصات التواصل الاجتماعي دورًا في تسهيل اتصال الناس ببعضهم البعض.	%81	منصات التواصل الاجتماعي لديها تأثير إيجابي على المجتمع.	%61
غيّرت منصات التواصل الاجتماعي العالم الذي نعرفه.	%79	أعتقد أنّ العديد من منصات التواصل الاجتماعي ذات صلة بي.	%58
تساهم منصات التواصل الاجتماعي في تقريب الناس من بعضهم البعض.	%70	جعلتني منصات التواصل الاجتماعي شخصًا أكثر سعادة.	%57

أنا حريص على متابعة آخر الأخبار على منصات التواصل الاجتماعي.	%67	أن يكون لديك ملف شخصي على منصة أو أكثر من منصات التواصل الاجتماعي أمر ضروري هذه الأيام.	%57
تشجّع منصات التواصل الاجتماعي الناس على الإبداع والابتكار في طرح ومناقشة أفكارهم.	%66	تشكّل منصات التواصل الاجتماعي قناة تواصل فعّالة بين الحكومة والناس.	%52
منصات التواصل الاجتماعي لديها تأثير كبير على نجاح الشركات.	%66	أنا أثق في منصات التواصل الاجتماعي.	%44
أحدثت منصات التواصل الاجتماعي تغييرًا كليًّا في حياتي.	%63	تساعد منصات التواصل الاجتماعي على الحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا.	%41
من السهل العثور على وظيفة مناسبة عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي بدلا من استخدام الوسائل التقليدية.	%62		

الانطباعات السلبية حول منصات التواصل الاجتماعي:

أمّا على الجانب السلبي فإنّ اثنين فقط من بين كل 5 مستخدمين يعتقدون بأن "منصات التواصل الاجتماعي تساعد على الحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا"، وأنّ "لديهم ثقة في منصات التواصل الاجتماعي".

استخدامات منصات التواصل الاجتماعي

كان فيسبوك وواتس آب أكثر منصتين مستخدمتين للتواصل الاجتماعي في الدول العربية، حيث كان فيس بوك منصة التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في **10** دول عربية (الإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان والأردن وفلسطين والعراق واليمن وليبيا ومصر والمغرب)، ومن جهة أخرى، فقد كان واتس آب منصة التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في باقي الدول (السعودية والكويت والبحرين وسوريا ولبنان والسودان والجزائر ومصر والمغرب). لقد كان فيس بوك منصة التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في جميع أنحاء العالم العربي، يليه واتس آب (87% و 84% على التوالي).

المبحث الثاني
مخاطر منصات التواصل الاجتماعي الحالية
والعوامل المعززة لتزايد مخاطرها

تمهيد

سوف نتناول في هذا المبحث المخاطر الناجمة والمتوقعة من استخدام منصات التواصل الاجتماعي وانتهاكات مستخدميها والعوامل المعززة لتزايدها في ضوء المتغيرات والمستجدات التي يشهدها واقع العالم الحقيقي والافتراضي.

المطلب الاول: المخاطر الناجمة والمتوقّعة من استخدام منصات التواصل الاجتماعي

لا شك أنّ استخدام منصات التواصل الاجتماعي قد أدّى إلى تحقيق العديد من الإيجابيات في كثير من الجوانب الحياتية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: التعرف على كيفية التعامل مع الأزمات والأحداث المفاجئة بصورة أكثر شفافية لغرض الوقوف على أوجه القصور، ومن ثم العمل على تلافيها مستقبلاً، وكذلك تعزيز التواصل المجتمعي بين أبناء المجتمع مع مؤسساته، وأيضًا التعرف على انطباعات واحتياجات الجمهور وتوقعاتهم لوضعها موضع الاعتبار عند التخطيط أو الإعداد أو التنفيذ لإحدى المشروعات أو عند تقديم الخدمات المختلفة، وأيضًا في التعرف على المزيد من الأصدقاء لتبادل الأفكار والآراء معهم لغرض إثراء الحياة الاجتماعية

والفكرية بكل ما هو جديد من الرؤى والأطروحات المساهمة في تطوير ونماء الفكر والمجتمع[1].

وعلى جانب آخر، وبقدر ما كان لمنصات التواصل الاجتماعي من إيجابيات فإنّ الواقع أوضح أن استخدامها قد شكل البعض من المخاطر مع التنبؤ أو التوقع بزيادة تلك المخاطر للعديد من العوامل التي يرد ذكرها لاحقًا، ويعدّ من أمثلة تلك المخاطر ما يلي:

خلق الانطباع الزائف عن قيم الدولة وأهدافها ومؤسّساتها:

ويتحقق هذا الأمر من خلال ما أوضحته عمليات الرصد والمراقبة للعديد من منصات التواصل الاجتماعي، لا سيما في الفترة التي أعقبت ما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي"، وما صاحبها من مظاهر للانقلاب الأمني، وعدم الاستقرار بالمجتمعات التي شهدت تلك الثورات.

تشويه الصورة الذهنية لدى أفراد المجتمع اتجاه المؤسسة الشرطية والعاملين بها:

تمثّلت أبرز مخاطر منصات التواصل الاجتماعي في استغلال البعض لها في العديد من الدول لإبراز وتضخيم الأفعال والسلوكيات السلبية أو التي قد تتجاوز حدود القانون التي قد تقع من بعض رجال الشرطة إزاء التعامل مع المواقف والأحداث،

---

[1] د/ سعيدي سليمة – أمن المعلومات وأنظمتها في العصر الرقمي – ج.م.ع – الإسكندرية – دار الفكر الجامعي – الطبعة الأولى – 2017م – ص 85.

وحالات الشغب والفوضى في بعض المجتمعات، وذلك لغرض ترسيخ صورة ذهنية لدى المجتمع حول أخلاق رجال المؤسسة الشرطية وطباعهم، وميلهم إلى العنف والترويع أو القيام بالتعدي على الحقوق والحريات بدون سند[1].

وكذلك تم استخدام منصات التواصل الاجتماعي من قبل البعض لغرض بيان ضعف أو عدم قدرة المؤسسة الشرطية على التعامل مع الأحداث والوقائع الأمنية على النحو المطلوب، سواء من التأخر في الوصول لمواقعها أم قلة العدد أو العتاد اللازم للتعامل معها أم لعدم وجود استراتيجية أو خطة ناجحة لمواجهتها أم لعدم الإسراع في التعامل معها، ممّا ترتّب عليه حدوث المزيد من تداعياتها أو لعدم توافر المهارات والقدرات العلمية والفنية اللازمة للتعامل معها، وكذلك لعدم الشفافية في إيضاح حجمها وطبيعتها وكافة الحقائق المتعلقة بها، وأيضًا لعدم القدرة على إعادة الأوضاع لطبيعتها الأصلية عقب انتهاء تلك الوقائع والأحداث بالصورة المطلوبة.

بثّ الفزع والخوف والقلق في نفوس أفراد المجتمع:

ويتّضح هذا الأمر من خلال ما يلجأ إليه البعض عبر منصات التواصل الاجتماعي من التصريح بكثرة وقوع الجرائم، لا سيما الخطرة أو المقلقة منها، وعدم قدرة رجال الشرطة على كشف تلك الجرائم أو الوصول لمرتكبيها والكشف عنهم وضبطهم، وكذلك نشر الأخبار المتعلّقة بهروب بعض نزلاء المؤسسات العقابية من

---

[1] الدكتور: علي ليلة – تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة – مكتبة الانجلو المصرية – ط1 – 2007م – ص 67.

ذوي الخطورة الكبيرة وعدم النجاح في ضبطهم، وأيضًا انتشار الجماعات الإجرامية وتزايد نفوذهم أو سطوتهم في مكان أو منطقة ما، وعدم قدرة رجال الشرطة في التصدي لهم أو الوصول إليهم، وأيضًا من خلال القيام بنشر البيانات والمعلومات غير الدقيقة أو المغلوطة عن القضايا الأمنية الهامة، وكيفية التعامل معها، ممّا يضعف الثقة في المؤسسة الشرطية والعاملين بها.

استقطاب الأفراد من قبل الجماعات المتطرفة لإحداث الانقسام والتفكك المجتمعي:

وقد اتّضح هذا الأمر من خلال ما قامت به بعض المؤسسات والأفراد في المجتمعات التي تشهد وجود مثل تلك الجماعات بعمليات نشر للأفكار والآراء والمعلومات التي تهدف من ورائها إلى جذب الأفراد للانضمام إليها والانطواء تحت لوائها، وهو الأمر الذي أدّى في البعض من المجتمعات إلى حدوث انقسام بين أبنائه سواء في الفكر أم الولاء والانتماء للوطن[1].

التحريض على إثارة الفوضى والتخريب وأعمال الهدم بالمجتمعات:

يشير الواقع والرصد لمنصات التواصل الاجتماعي خلال الفترات السابقة إلى القيام من قبل البعض باستغلالها للتحريض والتشجيع على القيام بأعمال الفوضى والتخريب والتدمير بالمجتمع سواء من خلال عمليات الحرق أم النهب والسطو على المؤسسات العامة والخاصة أم القيام بالاعتصام والتظاهر حول أبنيتها أم الدعوة إلى

---

[1] الدكتور: أبو العلا ماضي وآخرون – الإرهاب (جذوره – أنواعه – سبل العلاج) – أبحاث ندوة مكافحة الإرهاب – لندن– في الفترة من 11: 13 مارس 2014م – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – القاهرة – ص 15.

استخدام العنف والاعتداء على أبناء المجتمع لإشعارهم بانهيار قدرة الدولة والمؤسسة الشرطية على حمايتهم وصونهم ضد مظاهر الاعتداء، والإتلاف لممتلكاتهم مستخدمين في ذلك أساليب للإقناع تتّسم بالمنطقية على خلاف الحقيقة، وكذلك أساليب الإقناع العاطفية والدينية[1].

الدعوة إلى تعطيل مؤسسات الدولة وهيئاتها عن القيام بدورها المؤسسي:

شهدت السنوات القليلة الماضية ما قام به البعض من الدعوة خلال منصات التواصل الاجتماعي للقيام بأفعال وممارسات من شأنها شلّ قدرة الدولة على ممارسة أنشطتها بمؤسساتها المختلفة لإحداث حالة من الشلل التام بالمرافق والمؤسسات المعنية بتحقيق أهداف الدولة، وتقديم خدماتها لأفراد المجتمع. ومن أمثلة تلك الممارسات الدعوة إلى الاعتصام أمام تلك المؤسسات أو غلق الطرق المؤدية إليها أو التعدي عليها بالحرق أو الإتلاف.

إطلاق الأكاذيب الهادفة للإضرار بالاقتصاد الوطني:

ويتحقّق هذا الأمر من خلال ما يقوم به البعض من نشر البيانات والمعلومات المغلوطة عن النشاط الاقتصادي للدولة ومؤسّساتها الاقتصادية، ومدى ضعف الأداء الاقتصادي، وعدم مواكبته لمتطلبات السوق ومتغيراته، وكذلك نشر الشائعات حول ما تصدره الدولة من قرارات اقتصادية بغرض بيان عدم جدواها أو إحداثها لتأثير سلبي

---

[1] د/ حردان هادي الجنابي – المرجع السابق – ص 190.

على المجتمع وأفراده أو كونها سوف تلحق بهم الخسائر والأضرار المادية، ممّا يدفع الأفراد إلى عدم الامتثال لها أو تولد شعور بعدم الرضا وبالعدوانية اتجاه الدولة ومؤسساتها الاقتصادية[1].

بثّ الأفكار المسمومة والمضلّلة:

يعدّ من أخطر الأمور التي يتم استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتحقيقها، إذ إنّ بث تلك الأفكار يؤدّي إلى تكوين الآراء والمعتقدات غير الصحيحة لدى الأفراد، ومن ثم إحداث الفجوة بينهم وبين المجتمع وأبنائه سواء من خلال العزلة والانطواء بعيدًا عنه أم من خلال تبنّي الأفكار المتطرفة وعدم القناعة أو الولاء للمجتمع، والإيمان بأفكاره وقيمه الصحيحة أو بالانضمام إلى الجماعات التي تقوم ببث تلك الأفكار، والاشتراك في تنفيذ مخططاتها الهدامة.

التحريض على استخدام العنف والأسلحة والمتفجرات والمواد الخطرة:

تدعو بعض منصات التواصل الاجتماعي الأفراد أو المؤيدين لها، ولغرض تحقيق أهداف بعض الجماعات المتطرفة أو الإرهابية إلى استخدام العنف والسلاح والمتفجرات وغيرها من المواد الخطرة لإلحاق أكبر الخسائر والأضرار بالمجتمع ومؤسساته وأبنائه،

---

[1] الأستاذ: سعد بن عبيد السبيعي- الإعلام الجديد ودورة في تعزيز الأمن في المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية على بعض النخب السعودية في الرياض – رسالة دكتوراه – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض -2013م- ص 55.

مع استخدام كافة أساليب وأدوات التحريض التي تدفع البعض إلى القيام بمثل تلك الممارسات.

نشر الأفكار المخالفة للعادات والقيم الاجتماعية المحصنة ضد الانحراف والجريمة:

أتاحت منصات التواصل الاجتماعي للبعض لا سيما في المجتمعات الغربية أو غير الإسلامية القدرة على النشر والترويج لأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم الفكرية أو الدينية التي تخالف العادات والقيم الاجتماعية والإسلامية أو التي تشكل خطرًا عليها، وبطبيعة الحال قد يلجأ البعض من هؤلاء إلى استخدام الأساليب والطرق الإقناعية المختلفة التي قد تدفع أو تقع بالبعض في براثن أفكار هؤلاء ومن ثم التخلي عن العادات والقيم الاجتماعية التي تم التنشئة والتربية عليها، والإيمان والقناعة بتلك الأفكار الخاطئة، وهو ما قد ينجم عنه في نهاية الأمر التخلي عن الهوية الوطنية أو الدينية الإسلامية.

استخدام منصات التواصل الاجتماعي كأداة للمعرفة المضادة أو الهدامة:

تساعد كذلك منصات التواصل الاجتماعي البعض من الجماعات أو الأفراد في استخدامها لنشر المعارف السيئة أو الهدامة، والتي من شأنها زيادة المعلومات لدى الجماعات الإجرامية أو الإرهابية، والتي تعدّ لازمة لهم للقيام بارتكاب أنشطتهم المدمرة أو تلك التي تتعلق ببيان وسائل التخفي أو التمويه اتجاه رجال الشرطة وأجهزتها المعنية بالوقاية من الجريمة والأعمال الإرهابية أو رصدها وملاحقة القائمين عليها، وكذلك نشر المعلومات المتعلقة بكيفية تطوير مهارات وقدرات

العناصر الإجرامية والإرهابية لاستباق أجهزة الشرطة، وللتمكن من ارتكاب أعمالهم الإجرامية أو الإرهابية[1].

النشر والتعريف بالبيانات والمعلومات التي تتّصف بالسرية:

تتيح منصات التواصل الاجتماعي للأفراد والجماعات الذين قد تسمح لهم الظروف أو يتمكّنون من الوصول لآية بيانات أو معلومات تتّصف بالسرية لدى دولة ما أو إحدى مؤسساتها، لا سيما المؤسسات العسكرية أو الأمنية بالقيام بنشر تلك البيانات والمعلومات وعلى نطاق واسع، وهو الأمر الذي يشكّل خطرًا بالغًا على أمن تلك الدول والمؤسسات سواء على مستوى الأمن القومي أم الداخلي.

تعزيز التقارب والتواصل بين الجماعات الإجرامية والإرهابية:

تساعد منصات التواصل الاجتماعي الجماعات الإجرامية والإرهابية في تعرف كل منها على المنتميين إليها ومؤيّديها سواء في الفكر أم التخطيط أم التنفيذ لمشروعاتها الإجرامية والإرهابية، ومن ثمّ فتح قنوات للتواصل وتبادل الآراء والأفكار، والتشارك في عمليات التخطيط والإعداد والتنفيذ لأنشطتهم الهدّامة.

تجنيد الأفراد للانضمام إلى الجماعات الإرهابية:

وقد أشارت في هذا الصدد إحدى الدراسات العلمية إلى أنّ (80%) من الذين انتسبوا إلى الجماعات الإرهابية تمّ تجنيدهم عبر منصات التواصل الاجتماعي، حيث

---

[1] الدكتور: أبو دامس زكريا – أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب – عالم الكتب الحديث – الأردن – 2005م – ص 34.

إنّ عدد المواقع المحسوبة لتلك الجماعات ارتفع من نحو (12) موقعًا عام 1997م ليصل إلى أكثر من 150 ألف موقع وفقًا لأحدث الإحصاءات[1].

المطلب الثاني: انتهاكات مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي

تتمثّل هذه الانتهاكات في الآتي:

1. نشر مواد إباحية أو خادشة للحياء وعقوبتها الحبس والغرامة من 250000 إلى 500000 أو بإحداهما، وفي حالة الأحداث تكون العقوبة الحبس لا يقل عن سنة، وغرامة من 50000 إلى 150000.
2. نشر أخبار كاذبة، وعقوبتها السجن والغرامة من 500000 إلى 1000000.
3. الأفعال المرتبطة بالإرهاب وعقوبتها السجن، لا يقل عن خمس سنين والغرامة من 1000000 إلى 2000000.
4. التحريض على الفجور، وعقوبتها السجن والغرامة من 150000 إلى 1000000 تشدد في حالة الأحداث.
5. قرصنة الحسابات الإلكترونية، وعقوبتها السجن لا يقل عن خمسة سنوات والغرامة من 500000 إلى 3000000.
6. التعدّي على حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية من خلال بيع بضائع مقلدة ومغشوشة، وعقوبتها الحبس أو الغرامة أو كلاهما.

---

[1] منتدى الإعلام العربي بتاريخ 11 مايو 2016م بجلسة "الإنسانية في مواجهة الإرهاب" WWW.emaratalyoum.com/local-section/other/2016-5-11-1.895789

7. سرقة الحسابات المصرفية، وعقوبتها الحبس لا يقل عن ستة أشهر والغرامة من 150000–300000 أو بكليهما.
8. حيازة مواد إباحية خاصة بالأحداث، وعقوبتها الحبس لا يقل عن ستة أشهر والغرامة من 150000 – 1000000.
9. الابتزاز الإلكتروني، وعقوبتها الحبس لا يزيد عن سنتين والغرامة من 250000 إلى 500000 أو بإحديهما، والسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات في حالة الأمور الخادشة للحياء أو الاعتبار.
10. النصب والاحتيال وانتحال الشخصية، وعقوبتها الحبس لا يقل عن سنة والغرامة من 250000 إلى 1000000 أو بإحدى العقوبتين.
11. انتهاك الخصوصية عبر نشر صور خاصة دون علم أو موافقة أصحابها وعقوبتها الحبس لا يقل عن سته شهور والغرامة من 150000 إلى 500000 أو بإحداهما.
12. السبّ والقذف والتشهير، وعقوبتها الحبس والغرامة من 250000 إلى 500000 أو بإحديهما، وتشدّد العقوبة في حالة الموظف العام.

المطلب الثالث : العوامل المعزّزة لتزايد المخاطر الناجمة عن استخدام منصات التواصل الاجتماعي

أوضحنا فيما سبق أنّ هناك العديد من المخاطر التي تنجم نتيجة لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي، ويثور التساؤل في هذا الصدد عمّا إذا كانت تلك المخاطر ستشهد تزايدًا في المستقبل أم أنّها ستّتجه إلى الانخفاض.

وواقع الحال يشير إلى أنّ هناك الكثير من العوامل والأسباب التي تنبأ بأنّ تلك المخاطر سوف تشهد تزايدًا، ممّا يشكل تهديدًا متعاظمًا للأمن بالمجتمعات، ومن أمثلة تلك العوامل ما يلي:

تزايد وتيرة وتحديات التطور والتقدم:

تسعى كافة المجتمعات في العصر الحديث إلى الإسراع في عمليات البناء والتصنيع في العديد من المجالات لغرض مواكبة متطلبات هذا العصر، ولتحقيق التطور والتقدم والنماء، وهو ما أدّى إلى وجود العديد من الضغوط النفسية والعصبية والحياتية المختلفة على الأفراد في ظل الاحتياجات والمتطلبات اللازم القيام بها للتكيف مع خطوات المجتمع المتسارعة. وهو الأمر الذي يدفع البعض منهم إلى الانسحاب من الحياة الواقعية لعدم قدرته على التكيف مع الواقع الجديد[1] أو لعدم قدرته على تحمّل الضغوط المصاحبة لهذا الأمر، والعيش بالحياة الافتراضية التي توفّرها شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي للتعبير عن غضبه وسخطه عن الواقع الحياتي الجديد ومتطلباته، ولإخفاء عدم قدرته على التعايش الفعلي بالمجتمع من خلال إبراز عدم مراعاة الدولة ومؤسساتها لأبناء المجتمع، وممارسة الضغوط المختلفة عليهم عبر منصات التواصل الاجتماعي على خلاف الحقيقة. وهو الأمر الذي قد يضعف الولاء والانتماء الوطني، وقد يؤدي في نهاية الأمر إلى قيام البعض إلى ارتكاب الأفعال والسلوكيات الضارة بالمجتمع أو المخلّة بالأمن والاستقرار به.

---

[1] د/ كمبرلي يونغ – الإدمان على الإنترنت – ترجمة/ هاني أحمد تلجي – الأردن – عمان – بدون طبعة – بدون سنة النشر – ص 20.

زيادة حدة المنافسة على المستوى المؤسسي والشخصي:

أدّت ظروف الحياة المعاصرة ومتطلّبات التواجد والبقاء بها، ولغرض ضمان الاستمرارية في ظل التحديات والمعوقات والمتغيرات المصاحبة لها إلى قيام الأفراد والمؤسسات ببذل أقصى الطاقات والجهود حتى يتسنّى التواجد والاستمرار والتكيف مع المجتمع ومتطلباته، وهو ما أدى إلى وجود حالة من التنافس الذي قد يصل في بعض حالاته إلى درجة من الصراع على المستوى الشخصي والمؤسسي، حيث إنّ الجميع يسعى إلى استثمار كافة الفرص المتاحة لاستغلالها على أفضل صورة، وبطريقة تبرهن على تفوّقه على الآخرين.

وفي ظلّ ذلك قد يلجأ البعض إلى محاولة إضعاف الآخرين والتأثير عليهم لغرض الانتقاص من قدراتهم أو لوقف سعيهم نحو الاستمرار في المنافسة من خلال نشر الأخبار أو التعليقات أو الصور أو البيانات أو المعلومات سواء الحقيقية أم الزائفة عبر منصات التواصل الاجتماعي، والتي من شأنها التأثير والإضعاف أو الإبعاد لغيرهم عن سبل المنافسة ودروبها المختلفة، بما يؤدّي إلى تولّد مشاعر من الحقد أو الغضب والكراهية التي قد ينجم عنها حالات من العنف أو الاعتداء المخلّ بالأمن والاستقرار بالمجتمع[1].

---

[1] الدكتور: حسام محمد/ تجنيد الإرهابيين عبر مواقع التواصل الاجتماعي WWW.carjj.org/sites

اختلاف الأيديولوجيات وتضارب المصالح:

من المعلوم أنّ المجتمع الدولي يشهد منذ فترة حدوث اختلاف متزايد في الأيديولوجيات التي تتبنّاها كل دولة، وكذلك وجود تباين بين مصالح كل منها، والأخرى إلى الحد الذي يصل إلى التضارب بينها.

ولا شك أنّ كافة الدول تسعى في ظلّ اختلاف أيديولوجياتها، وكذلك لتعارض مصالحها مع دول أخرى إلى استخدام كافة المنصات والوسائل والأدوات المتاحة والممكنة لغرض إثبات صحة أيديولوجيتها من ناحية، وكذلك لتحقيق مصالحها من ناحية أخرى. وقد أدّى تعدّد وتنوّع منصات التواصل الاجتماعي، وشيوع وزيادة استخدامها إلى زيادة الحرص والاهتمام لدى كافة الدول والجماعات إلى الاستفادة منها للتعبير عن مضمون أيديولوجيتها وتوجهاتها، ومدى صحّتها ودورها في خدمة المجتمع، وكذلك لبيان ضعف أو خطأ الأيديولوجيات المعارضة لها من قبل الدول الأخرى، وما ستؤدّي إليه من مهدّدات ومخاطر، وكذلك لبيان ما تتمتّع به من نقاط للقوة تمكّنها من تحقيق مصالحها التي تخدم أيديولوجياتها، والعمل على جذب المؤيّدين لها في هذا السياق مع محاولة إضعاف المختلفين معها، والذين تتعارض مصالحهم مع مصالحها.

ونتيجة لذلك تتزايد حدّة الخلاف وتتّسع الهوية بين تلك الدول، وكذلك بين المؤيدين والمعارضين لها من الجماعات أو الأفراد، ممّا قد يدفع البعض منهم إلى القيام بالأفعال أو السلوكيات لهدم الأيديولوجيات الأخرى أو للتمكن من تحقيق مصالحه

منفردًا، والتي قد تشكّل في ضوء ما تستهدف تحقيقه إلى تعكير صفو الأمن والاستقرار سواء على المستوى الدولي أم الإقليمي أم المحلي.

تزايد حدّة الصراعات المذهبية والعرقية:

يشهد العالم ومنذ فترة ليست بالقليلة العديد من الصراعات المذهبية والعرقية في الكثير من بلدان العالم، وقد تزايدت حدة تلك الصراعات في الآونة الأخيرة نتيجة لتباين المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك لوجود البعض من المتغيرات والمستجدات والتحديات.

وقد نجم عن تلك الصراعات حدوث إخلال جسيم بالأمن والاستقرار بالمناطق التي تشهدها، وكان من أبرز صور ذلك وقوع الكثير من القتلى والجرحى، وحدوث المزيد من عمليات التدمير والحرق والإتلاف.

وفي هذا الصدد وجدت الدول والجماعات سواء التي تعدّ سببًا رئيسيًّا لتلك الصراعات أم المؤيدة والداعمة لها أنّ الفرصة مواتية لها في تأجيج حدة هذا الصراع من ناحية، وكسب المزيد من المؤيدين أو المتعاطفين معها من خلال ما أتاحته منصات التواصل الاجتماعي سواء لتحقيق الالتقاء والحوار والنقاش وتبادل الآراء بين تلك الجماعات وأفرادها والمؤيدين لها أم لطرح ما يعزز ما تقوم بممارسته من أفعال وسلوكيات أم لدحض ما يقال بشأنها في هذا المجال أم لإلصاق تهمة نشأة تلك الصراعات وإحداث عمليات الفوضى والتدمير الناجمة عنها لغيرها من الدول أو

الجماعات المعارضة لها، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة تلك الصراعات واستمرارها، ممّا يلحق بالأمن والاستقرار المزيد من الأضرار والخسائر[1].

زيادة الجماعات المتطرفة فكريًّا ودينيًّا:

أدّت الصراعات والخلافات بين الدول والجماعات، وكذلك تعدد وتنوع المشكلات التي تشهدها المجتمعات نتيجة للظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وأيضًا بسبب عمليات الغزو الثقافي والانفتاح العالمي، وسهولة حركة التنقل من دولة إلى أخرى، وانتشار الفضائيات التي ساهمت في نقل الكثير من المعارف سواء الصحيحة أم المغلوطة وفقًا لدوافع ومصالح وتوجّهات القائمين عليها. وأيضًا زيادة الصراع بين مؤيدي ومعارضي المذاهب والجماعات الدينية. أدّى كلّ ذلك إلى وجود العديد من الجماعات المتطرفة مع التزايد المستمر في أعدادها عامًا بعد عام مع التنوع الكبير في توجّهاتها وانتماءاتها.

وفي ظلّ التزايد في تلك الجماعات تسعى كلّ منها إلى إثبات صحة مذهبها أو أفكارها سواء العامة أم الدينية، وإلى بيان عدم صحة المذاهب أو المعتقدات الأخرى، وكذلك لجذب المزيد من المؤيدين والداعمين لكل منها، وذلك من خلال منصات التواصل الاجتماعي التي أتاحت لتلك الجماعات المساحة والزمن الكافي لعرض معتقداتهم وأفكارهم. وكذلك أدّت تلك الزيادة إلى وقوع المزيد من الأعمال الإجرامية

---

[1] الأستاذة: غزال مريم والأستاذة: وشعوبي نور الهدى – مرجع سابق – ص 45.

والإرهابية، وإلى زيادة الفتن والخلافات في داخل العديد من المجتمعات ممّا شكّل تهديدًا لوحدتها وأمنها.

تنامي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:

لا شك أنّ الغالبية من بلدان العالم سواء تلك الغنية أم الفقيرة تعاني بسبب أو لآخر من بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تلقي بظلالها على أبنائها. وبالرغم من محاولة كافة الدول إلى معالجة مشكلاتها إلا أن البعض سواء من أبنائها أم الدول والجماعات المعادية أو المعارضة لها تسعى إلى استغلال تلك المشكلات لتحقيق أهدافها وأغراضها، والتي تتمثّل في الغالب في إبراز العجز عن معالجة تلك المشكلات أو ما تحدثه من آثار سلبية على المجتمع وما تلحقه من أضرار بسكانه[1].

ولا شك أنّ منصات التواصل الاجتماعي تعدّ في العصر الحديث من أنسب السبل التي تلجأ إليها تلك الدول أو الجماعات أو الأفراد لغرض نشر آرائها، وبيان ما تسعى إلى تحقيقه من إثارة ودفع أبناء الوطن للاعتراض على حكوماتهم، وما تتّخذه من إجراءات، وقد تتمثّل بعض صور هذا الاعتراض من أفعال وسلوكيات تضر بالأمن والاستقرار من خلال عمليات الاعتصام أو الإضراب أو التخريب أو التدمير التي يقوم بها البعض في مثل تلك الحالات.

---

[1] الأستاذة: حنان بنت شعشوع الشهري – مرجع سابق – ص 18.

الدوافع المتزايدة لدى الجماعات الإرهابية للإعلان عن نفسها:

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من العمليات الإرهابية، ولعل آخرها ما حدث بمطار بلجيكا، وكذلك بمدينة نيس الفرنسية، وقبل ذلك العديد من تلك العمليات التي أدّت إلى إلحاق خسائر ضخمة سواء بشرية أم مادية بأسرة المجتمع الدولي، وألقت بظلالها المعتمة على الأمن والاستقرار العالمي.

ومن المعروف في هذا الصدد أن الكثير من الجماعات الإرهابية تقوم بتلك العمليات لغرض الإعلان عن نفسها، وبيان قدراتها ولإحراج الدول المواجهة لها، ولإيقاع الخسائر بها، وهي تلجأ في سبيل تحقيق ذلك إلى استخدام كافة الأدوات المتاحة، والتي يعد من أنجحها في الوقت الحالي منصات التواصل الاجتماعي، والتي باتت بمثابة المنبر الإعلامي لتلك الجماعات ومؤيديها، وما تقوم بتنفيذه من عمليات إرهابية.

ولا شك أنّ وجود منصات التواصل الاجتماعي ساهم في زيادة الدوافع لدى الجماعات الإرهابية لارتكاب المزيد من أعمالها المهدّدة للأمن والاستقرار لكونها تفسح المجال بصورة كبيرة للتعريف وللإعلان والتواصل والحوار والنقاش حول تلك العمليات ومبرراتها ودوافعها، وكذلك لنشر الجماعات القائمة بها والصور ومقاطع الفيديو الموضّحة لتلك العمليات[1].

---

[1] الدكتور: مصطفى محمد موسى – مرجع سابق– ص 65.

انتشار المنظمات الإجرامية العابرة للوطنية:

تسعى دائمًا الجماعات الإجرامية إلى زيادة أنشطتها مع التوسّع في دائرة ارتكابها لتحقيق المزيد من المكاسب، وبصفة خاصة الجماعات الإجرامية المنظمة والعابرة للوطنية.

ولا شك أنّ تحقيق هذا الأمر يتطلّب تحقيق التعارف والتقارب بين تلك الجماعات بعضها البعض لكي تزيد من قدراتها، ولدعم مواردها وإمكاناتها، ومن ثمّ فهي تلجأ للوصول إلى تحقيق هذا الهدف إلى منصات التواصل الاجتماعي التي تفسح لها المجال للتعرف على غيرها من الجماعات الإجرامية، ولإحداث التقارب معها وللتواصل مع أفرادها والتابعين لها في الدول التي تنتشر بها.

تزايد حالات الغضب الشعبي بالمجتمع الدولي:

لا يكاد يمر يوم الآن إلا ونشاهد أو نقرأ في وسائل الإعلام الورقية أو الإلكترونية أو عبر منصات التواصل الاجتماعي المختلقة عن بعض حالات الغضب والشغب من قبل أفراد إحدى الدول أو الجماعات بها اتجاه ما تقوم به من إجراءات أو ما تتّبعه من سياسيات أو ما قد ترتكبه من ممارسات.

وقد أتاحت منصات التواصل الاجتماعي بمساعدة المتسبّبين في تلك الحالات والمؤيدين لهم على إبراز دوافعهم وما يقومون به من مظاهر لبيان هذا الغضب، والذي غالبًا ما يكون في صور أفعال وسلوكيات تشكّل بطبيعتها تهديدًا للأمن

والاستقرار، والتي قد تدفع غيرهم للقيام بالمزيد منها، إمّا تأثّرًا بهذا الأمر أو لإبراز التعاطف مع القائمين به[1].

[1] الدكتور: فايز عبد الله الشهري – مرجع سابق – ص 77.

الفصل الثاني

منصات التواصل الاجتماعي

تمهيد

سوف نتناول في هذا الفصل في ثلاث مباحث متتالية بيان دور منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز الامن وذلك بالمبحث الاول ، وكيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي للابتكار في مواجهة الجريمة في المبحث الثاني ، واخيرا الدراسات الميدانية في المبحث الثالث.

المبحث الاول

دور منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز الامن

تمهيد

سوف نتناول في هذا المبحث في مطالب اربعة بيان اسهامات منصات التواصل الاجتماعي في المجال الامني وذلك بالمطلب الاول ، واشكاليات مواجهة الجريمة وصعوبات الوقاية من الجريمة وتحديات مكافحة الجريمة وذلك بالمطالب الثاني والثالث والرابع.

المطلب الاول : إسهامات منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني

يتّضح ممّا سبق بيانه عن المخاطر الناجمة عن سوء استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وكذلك من وجود العوامل التي تعزّز استمرار تلك المخاطر أو زيادة

تداعياتها أو وجود المزيد منها أنّ الأمر أصبح أكثر حتمية للبحث عن أفضل السبل للوصول إلى الاستفادة المثلى من منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني، ونحن نرى أنه يمكن تحقيق هذا الأمر عبر استخدام تلك المنصات للقيام بما يلي:

- ✓ تعبئة الرأي العام لتحقيق الدعم المجتمعي للشرطة من خلال بيان دورها ورؤيتها ورسالتها وخططها الاستراتيجية، وإنجازاتها في حماية الأمن الداخلي.
- ✓ تعزيز مفاهيم القيم المجتمعية، ومنها المواطنة والولاء والانتماء للوطن والأمانة.
- ✓ ترسيخ ثقافة الشمولية المجتمعية والمشاركة البنّاءة.
- ✓ التعريف بالمخاطر والتحديات المحيطة بالمجتمع ومهدّداتها.
- ✓ نشر مفاهيم التسامح والوسطية، ونبذ العنف والكراهية.
- ✓ البيان والتحليل لصور وأنماط الجرائم ومخاطرها على الأمن.
- ✓ دعوة أفراد المجتمع ومؤسّساته لمشاركة الأجهزة الشرطية في حماية الأمن والحفاظ عليه.
- ✓ إيضاح الجهود الشرطية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها.
- ✓ عرض الإنجازات غير العادية والتضحيات المقدمة من أجهزة الشرطة والعاملين بها لدعم الأمن.
- ✓ زيادة الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع.
- ✓ التحليل والتوضيح للأفكار المتطرفة ومخاطرها على أمن المجتمع.
- ✓ تفعيل الحوار المجتمعي حول الأفكار والمقترحات الداعمة للأمن ومتطلّباته.

- ✓ نشر القرارات والتعاميم الصادرة عن وزارة الداخلية والقيادات العامة للشرطة بشأن ضوابط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للحفاظ على الأمن الوطني، وحماية الأفراد والممتلكات المادية والمعنوية من المخاطر والمهددات الأمنية.
- ✓ توعية الشباب بمخاطر الأفكار المنحرفة والتيارات السياسية والدينية والفكرية المتطرفة للتحصن ضد الإرهاب الفكري.
- ✓ إبراز مخاطر الشائعات وأثرها الهدّام على الأمن والاستقرار والتماسك المجتمعي.
- ✓ التوسّع في المواقع التفاعلية من قبل الأجهزة الشرطية عبر منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز الحوار والنقاش البنّاء بين أفراد المجتمع والشرطة.
- ✓ نشر الأفعال والسلوكيات الوحشية للجماعات الإرهابية والإجرامية لبيان خطورة تلك الجماعات على الأمن والمجتمع.

المطلب الثاني : إشكاليات مواجهة الجريمة

أصيبت البشرية بآفة الجريمة منذ مطلع التاريخ، وشهدت الحياة الإنسانية على مرّ العصور العديد من الجرائم بكافة أشكالها، ولا تكاد دولة من دول العالم إلا وقد ذاقت مرارة الجريمة وقسوتها، وتكبّدت منها الكثير من المخاطر والأضرار المعنوية والمادية، ولسوء حظ البشرية يشهد عالم الجريمة بالعديد من المجتمعات تزايدًا سواء من حيث الكم أم النوع أم كليهما، وهو الأمر الذي يدفع كافة الدول ومؤسساتها الأمنية المختلفة إلى البحث عن كافة السبل للوقاية من الجريمة ومكافحتها، والعمل على الاستفادة من كافة التطورات والأدوات الحديثة التي من شأنها معاونتها في هذا الجانب.

ومن المعلوم أنّ التقدم التكنولوجي والمعلوماتي ساهم في منح مرتكبي الجرائم الكثير من الوسائل والأدوات والمعلومات، والتي أكسبتهم المزيد من المهارة والاحترافية لارتكاب جرائمهم وتكوين التشكيلات الإجرامية، واستخدام أساليب جديدة غير مألوفة في ارتكاب الجريمة، وكذلك في القدرة على التخفي والاختباء بعيدًا عن أجهزة الشرطة، وكذلك ساهمت عمليات التطور في وسائل التنقّل بين الدول أو داخل الدولة الواحدة في تسهيل سرعة الحركة والتنقل للعناصر الإجرامية.

وبالإضافة إلى ما سبق، أدّت الثورة التكنولوجية والتقنية إلى فتح الباب على مصراعيه للتواصل بين الجماعات الإجرامية للقيام بعمليات التخطيط الإجرامي المشترك، ولتبادل المعلومات ولارتكاب الأنماط الجديدة من الجرائم التي أطلق عليها "الجرائم المستحدثة".

ومن هذا المنطلق أصبحت الأجهزة الشرطية تواجه المزيد من التحديات والصعوبات في مجال التعامل مع الجريمة سواء لكشف غموض الجرائم المرتكبة والوصول إلى مرتكبيها أم الوقاية منها، لا سيما بعد أن أصبحت الجريمة ذات أبعاد وطنية ودولية في الوقت ذاته[1]، كما تعدّدت تداعياتها، ولم تعد تقتصر على مجال واحد، وهو ما شكّل تهديدًا لمسارات التنمية والتقدم التي تسعى إليها كافة الدول بالرغم من الوسائل المتطورة العديدة التي تستخدمها الأجهزة الشرطية.

---

[1] اللواء. د/ نشأت عثمان الهلالي – الاستراتيجيات العربية في مجال مكافحة الجريمة – دولة الإمارات العربية المتحدة– الشارقة– مركز بحوث شرطة الشارقة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (2) – العدد (4) – مارس – 1994م– ص9.

ولا شك أنّ ما سبق يؤكّد ضرورة أن تسعى الأجهزة الشرطية إلى الابتكار والإبداع بكافة السبل والوسائل حتى تتمكّن من الوصول إلى صور أكثر فاعلية في مجال مواجهة الجريمة في ظل التهديدات المستمرة والمتزايدة للأنشطة الإجرامية سواء بشكلها القديم أم المستحدث، وأن لا يقتصر هذا الأمر على مجال المكافحة للجريمة فقط بل يجب أن يشمل ذلك الوقاية منها.

المطلب الثالث : صعوبات الوقاية من الجريمة

عرّف أحد الباحثين الوقاية من الجريمة[1] بأنّها "عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتّبع لمنع وقوع الجريمة، وتقسّم هذه الإجراءات عادة إلى إجراءات تقليل الفرص المتاحة لمعتادي الإجرام، وإجراءات حماية ضحايا الجريمة وإجراءات النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للحد من ممارسة الأنشطة الإجرامية".

وقد أشار الباحث ذاته في هذا الصدد إلى أنّ الاعتقاد السائد لدى الغالبية في كافة المجتمعات من أن الوقاية من الجريمة هي الحيلولة دون وقوعها، وذلك من خلال ما تقوم به أجهزة الأمن من جهود لغرض التواجد الأمني الذي يحقّق الردع لدى الجناة فيحول بينهم وبين الإقدام على ارتكاب الجريمة، لا يمثّل حقيقة الأمر كاملة إذ إنّ الوقاية

---

(1) أ. د/ محسن عبد الحميد – الوقاية من الجريمة (نظرة على الحاضر للإعداد للمستقبل) – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (4) – العدد (1)– يونيو – 1995م – ص ص 150–151.

من الجريمة لا تعني ذلك فقط بل تعدّ عملاً علميًّا مدروسًا موجّهًا ناحية أبناء المجتمع بكافة أطيافهم لكي ينشؤوا وفق سلوك اجتماعي سليم تمّ تحصينه بالمبادئ الأخلاقية والدينية، وتنمية شعوره بالواجب وصقل شخصيته الإنسانية وتأهيلها وتعويدها على الالتزام بمبادئ السلوك الاجتماعي[1]، وهو الأمر الأكثر أهمية، وإنّ ذلك لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال التنسيق والتعاون بين أجهزة عدة، منها الأمنية والإعلامية والتربوية والعلمية والمعنية برعاية الشباب، وكذلك كافة مؤسسات العمل الاجتماعي.

ومن المعلوم أنّ تحقيق الوقاية الكاملة من الجريمة بمجتمع ما أمر يصعب تحقيقه للعديد من العوامل، كما أنّ وجود مجتمع خالٍ من الجريمة يعتبر مطلبًا صعب المنال بل يستحيل تحقيقه[2].

ولا شك أيضًا أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها أجهزة الشرطة في كافة بلدان العالم، ولا سيما بدولة الإمارات العربية المتحدة لغرض منع وقوع الجرائم بأشكالها المختلفة إلا أن تلك الجهود لم تستطع حتى الآن تحقيق النجاح الكامل في مجال الوقاية من الجريمة، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

---

(1) اللواء. د/ نشأت عثمان الهلالي – مرجع سابق – ص23.

(2) د/ صلاح السعد – الخطط الأمنية للسياسات الجنائية والتصدي للجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (2) – العدد (4) – مارس – 1994م – ص39.

- ✓ تحقيق النجاح في عمليات الوقاية من الجريمة يتطلّب عمل جهات عدةً يأتي على رأسها أجهزة الشرطة ثم الضحية أو المجني عليه، والأسرة ووسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية وغيرها. إذ إنّ عمل جهة منها دون غيرها في هذا المجال لن يصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة. ولا شك أنّ الأجهزة الشرطية في العديد من دول العالم تهتم بمجال الوقاية من الجريمة، ومن أمثلة ذلك استحداث إمارة الشارقة "برنامج الشارقة للوقاية من الجريمة[1]، وكذلك قيام بعض الدول بإنشاء المجموعات الشرطية للوقاية من الجريمة والمعلومات[2]، إلا أنّه بالرغم من ذلك فإنّ الأمر يتطلّب مزيدًا من التعاون بين الشرطة وغيرها من المؤسسات والهيئات المعنية في هذا المجال لتحقيق المزيد من التقدم في الحد والوقاية من الجريمة.

- ✓ إنّ تحقيق تقدّم ملموس في مجال الوقاية من الجريمة يتطلّب وجود قواعد بيانات تضم الكثير من البيانات والمعلومات في مجالات شتى منها في المجال الأمني، وعلى سبيل المثال في هذا الشأن تحديد الأماكن المحتملة لارتكاب الجرائم في ضوء ما يتمّ تسجيله عن البؤر الساخنة للجرائم[3]، وتسجيل ذوي السوابق الإجرامية،

---

(1) قرار القائد العام لشرطة الشارقة رقم (110) لسنة 2015م بشأن برنامج الشارقة للوقاية من الجريمة.

(2) أ. د/ ممدوح عبد الحميد عبد المطلب – إدارة الجودة في مشاريع الوقاية من الجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – الإصدار رقم (87) – 2015م – ص236.

(3) Ronaldv.clarke and johnE.Eck - تعريب الرقيب أ/ الطيب مبارك أحمد – مراجعة علمية أ. د/ ممدوح عبد الحميد عبد المطلب – تحليل الجريمة في (60) خطوة مبسطة للمعنيين بمكافحة الجريمة – الإمارات العربية المتحدة– الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– الإصدار رقم (192) – 2016م – ص44.

وتتبّع نشاطهم الإجرامي، وجمع المعلومات عن الجرائم التي يعتزمون ارتكابها من خلال رصد تحرّكاتهم ولقاءاتهم مع زملائهم، وغير ذلك من الأمور العديدة التي تساعد في كثير من الأحيان في كشف المشروعات الإجرامية قبل ارتكابها.

- ✓ تزايد النشاط الإجرامي سواء التقليدي أم المستجد للعديد من الاعتبارات والتغيرات، والتي يعدّ من أهمّها ضعف الشعور الديني[1] لدى البعض، والذي يعدّ الضابط العاصم من الجريمة والمرتكز الرئيسي للتخوف من الإقدام على الجرائم إيمانًا بالأوامر والتعاليم الدينية التي تحرّم ارتكاب الجرائم.

- ✓ صعوبة تحقيق التواجد الشرطي بكافة الأماكن والمنشآت الموجودة للحيلولة دون وقوع جرائم بها نظرًا لعدم وجود العدد الكافي من رجال الشرطة للتواجد بكافة تلك الأماكن هذا من ناحية، وللامتداد والتوسع العمراني والصناعي والتجاري من ناحية أخرى، ممّا أدى إلى تزايد المواقع المعرضة لخطر ارتكاب الجريمة[2].

- ✓ المتغيرات والمستجدات سواء الاقتصادية أم الاجتماعية المتلاحقة، والتي تلعب دورًا في دفع البعض إلى التفكير والقيام بارتكاب الجرائم، لا سيما في المدن التي

---

[1] أ. د/ عثمان جمعة ضميرية – أثر التديّن في الوقاية من الجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة– القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (23) – العدد (91) – أكتوبر – 2014م – ص278.

[2] أ. د/ مربوحة بولحبال نوار – إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية والجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة– مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (20) – العدد (76) – يناير – 2011م – ص123.

تشهد ارتفاعًا في أعداد سكانها وأنشطتها المختلفة، وتوفر واتساع المجال لارتكاب الجرائم، ويجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أنّ العوامل الاقتصادية بصفة خاصة تعتبر من أهم العوامل المسؤولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع[1].

- ✓ صعوبة تحصين كافة المواقع المستهدفة من قبل مرتكبي الجرائم من قبل أجهزة الشرطة، إذ إنه بالرغم من الجهود الشرطية المستمرة، وما تتّخذه من إجراءات لتنحية الدوافع لدى فاعلي الجريمة[2] أو بالمراقبة المستمرة للشوارع والمباني الهامة وغيرها سواء من قبل الدوريات الشرطية أم باستخدام الكاميرات المخصصة للمراقبة، وذلك بهدف ردع من تسوّل له نفسه القيام بارتكاب الجرائم، فإنّ الجرائم بمختلف أنواعها ما زالت ترتكب، بل يشهد البعض منها تزايدًا في بعض الأحيان.

- ✓ ساهم التقدم العلمي[3] في منح مرتكبي الجريمة العديد من الوسائل والأدوات التي يمكنهم استخدامها لغرض ارتكاب جرائمهم بسهولة ويسر، والتغلب على ما قد يواجهونه بمسرح الجريمة من معوّقات، وهو ما ساعد على تحفيز ذوي الميول

---

[1] أ. د/ إحسان محمد الحسن – علم اجتماع الجريمة – الأردن – عمان – دار وائل للنشر – الطبعة الثانية – 2016م– ص 89.

[2] العميد/ أحمد صالح العمرات – الآفاق الاستراتيجية لأبعاد منظومة الأمن الشامل – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة– مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (1)– أبريل – 2001م – ص21.

[3] العميد. د/ مجدي عز الدين يوسف – المدينة والجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة– القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (1) – أبريل – 2001م – ص83.

الإجرامية على القيام بارتكاب المزيد من الجرائم وعدم التوقف أو الخوف من الشرطة.

- ✓ تطوّر شكل وتنظيم الجماعات الإجرامية، إذ إنه في السابق كان النمط الغالب في ارتكاب الجريمة هو الفردية أو التشكيل الإجرامي قليل العدد، والذي يقوم بارتكاب الجرائم المعتادة أو التقليدية، إلا أنه وفي ظل التقدم الحضاري وتطور الثقافات والمعرفة تحوّل شكل الجريمة إلى ما أطلق عليه الإجرام المنظم[1] الذي يتم ارتكابه من قبل جماعات إجرامية تتّسم بالبراعة في التنظيم والتخطيط، كما أنها تتميّز بالحرفية في ارتكاب جرائمها، وتتكوّن من مجموعات عدة ذات تنظيم رأسي تضمّ كلّ مجموعة منها عددًا من الأفراد، وتتولى كلّ جماعة القيام بتنفيذ مهمة محددة بالمشروع الإجرامي الذي يتمّ تنفيذه، وهذه الجماعات ترتكب نشاطها الإجرامي بهدف الاستمرارية والبقاء على الساحة، بل تمارس النشاط الإجرامي ليس في بلد واحدة بل في أكثر من دولة.

- ✓ قلّة الوعي الأمني أو ضعفه لدى الجمهور، وهو ما يؤدّي إلى عدم التحوط والحذر أو اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بحمايته وتحقيق أمنه والحفاظ على ممتلكاته من مخاطر الجريمة، وكذلك حياة وممتلكات غيره من التعرض لتهديدات الجريمة، وعدم تقديم العون الكافي لأجهزة الشرطة حول التحركات أو الأفعال التي من شأنها إثارة الشك والريبة، والتي قد تكون مدخلاً للقيام بنشاط إجرامي معين.

---

[1] العميد. د/ مجدي عز الدين يوسف – المدينة والجريمة – المرجع السابق – ص86.

- ✓ ما يقوم به البعض من المجني عليهم أو الضحايا من أفعال تؤدّي إلى تهيئة الفرصة الإجرامية[1] لمرتكبي الجرائم كمن يقوم بدفع الجاني أو إثارته واستفزازه لارتكاب الجريمة، ومثال ذلك ترك باب المنزل أو السيارة مفتوحًا أو وضع المتعلّقات والأموال في أماكن يسهل للجاني الوصول إليها.
- ✓ ما أشار إليه بعض الباحثين[2] من أنّ أساليب التعامل الشرطية الحالية للوقاية من الجريمة لا تحقّق الاستجابة المناسبة في هذا المجال، ولعل ما يدلّل على ذلك استمرار التعدد والتنوع في الجرائم وارتكاب الجرائم المستحدثة، إضافة إلى الجرائم التقليدية مع التزايد المستمر في البعض من أنواعها.

المطلب الرابع : تحديات مكافحة الجريمة

يسعى جهاز الشرطة إلى مكافحة الجريمة بكافة أشكالها لكونها تشكّل تهديدًا مستمرًا للأمن والاستقرار بالمجتمع، إضافة إلى ما تسبّبه من خسائر بشرية ومادية جسيمة كما أن تكلفتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية تعدّ مرتفعة[3].

---

[1] العميد. د/ مجدي عز الدين يوسف – دور المجني عليه في تهيئة الفرصة الإجرامية – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (2) – العدد (3)– ديسمبر – 1993م – ص268.

[2] اللواء. د/ أحمد جلال عز الدين – الجريمة المنظمة في أوروبا الشرقية (اقتصاد الظل) – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (3)– أكتوبر – 2001م – ص128.

[3] د/ عايد عواد الوريكات – التحديث والنشاط الروتيني والجريمة (دراسة نظرية ناقدة) – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (11) – العدد (2)– يوليو – 2002م – ص39.

إلا أنّه وبالرغم من الجهود الشرطية المستمرة في هذا المجال، فما زال هناك الكثير من الجرائم التي ترتكب والبعض منها ما زال مجهولاً؛ أي: غير معلوم فاعله، والبعض الآخر لم يتم الوصول والقبض على مرتكبيه بالرغم من معرفة هويتهم، وقد يرجع ذلك إلى التحديات التي تواجه الشرطة في مجال مكافحة الجريمة، والتي تتمثّل في الآتي:

- ✓ التنظيم أو التصميم المكاني لمنطقة أو مدينة أو حي ما، والذي يساعد على ارتكاب نمط معين من الجرائم أو أكثر منها، حيث أوضحت الدراسات[1] أن الجرائم قد تنتشر في بعض الأماكن أكثر من غيرها لاعتبارات ترجع إلى شكل الأبنية أو التخطيط للشوارع والمسارات بها أو وجود المقاهي والأماكن العامة بداخلها.

- ✓ تطوّر الأساليب الإجرامية واستحداث جماعات الإجرام سواء التقليدي أم المنظم العديد من الوسائل والأدوات التي زادت من قدرتهم على ارتكاب الجرائم مستفيدين في ذلك ممّا أوجدته الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من معارف جديدة وأدوات مسهّلة لارتكاب الجرائم، وكذلك للفرار عقب ارتكاب الجريمة والقيام بعمليات التمويه والتخفي التي تصعب من ملاحقتهم والإيقاع بهم، وهو ما أدّى إلى تدفّق الجريمة[2] وانتشارها.

---

[1] أ. د. المهندس/ حيدر كمونة – العلاقة بين التنظيم المكاني والجريمة في المدينة المعاصرة – الإمارات العربية المتحدة– الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (11) – العدد (1) – أبريل – 2002م – ص68.

[2] أ. د/ عايد عواد الوريكات – نظريات علم الجريمة – الأردن – عمان – دار وائل للنشر – الطبعة الثانية – 2013م– ص 371.

- ✓ صعوبة التتبع والملاحقة لمرتكبي بعض الأنماط الإجرامية، ولا سيما الجرائم المستحدثة أو ما يطلق عليها جرائم تقنية المعلومات حيث يعمد هؤلاء إلى إخفاء أسمائهم وشخصياتهم الحقيقية، ويقومون بارتكاب جرائمهم تحت أسماء وهمية أو مستعارة[1].

- ✓ صعوبة تجنيد المصادر للحصول على المعلومات الأمنية اللازمة، والتي تساعد أجهزة الشرطة في كشف غموض الجرائم المرتكبة ومعرفة مرتكبيها وأماكن وجودهم، ومن ثم القبض عليهم ومحاكمتهم. وهذه الصعوبة تلاحظ بصفة خاصة في الدول ذات التركيبة السكانية المتعددة أو التي يوجد بها خلل في التركيبة السكانية، والتي يقيم بها العديد من الجنسيات، ومثال ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة التي يقيم فيها العديد من الجنسيات من ذوي اللغات المختلفة، والعادات والثقافات المتباينة، والذين قدموا للدولة لغرض العمل والعودة مرة أخرى إلى بلادهم، وهو الأمر الذي يدفعهم إلى الابتعاد عن إمداد الشرطة بما قد يوجد لديهم من معلومات حول إحدى الجرائم لرغبتهم في تجنّب أية استدعاءات أو طلبات قد تأتي إليهم من الشرطة وجهات التحقيق بشأن تلك الجرائم.

- ✓ ظهور أنماط جديدة من الجرائم، ومنها الجرائم الإلكترونية والاقتصادية نتيجة للتطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية يتم ارتكاب الغالب منها باستخدام

---

[1] المقدم. د/ سرحان حسن المعيني – التحقيق في جرائم تقنية المعلومات – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (20) – العدد (79) – أكتوبر – 2011م – ص27.

الحاسبات الآلية والإنترنت[1]، وهي جرائم يتم ارتكابها بمعرفة ذوي المهارة في المجالات التقنية، والتي تمكّنهم من ارتكاب جرائمهم وإخفاء آثارها والإفلات بمتحصّلات جرائمهم بعيدًا عن أيدي الشرطة إلى دول وبلدان أخرى غير التي تم فيها ارتكاب جرائمهم في ظل سهولة التنقل والانفتاح العالمي، وهو ما يصعّب على أجهزة الشرطة ملاحقتهم والإيقاع بهم.

- ✓ التوسّع العمراني والتزايد السكاني كنتيجة لمواكبة متطلبات التنمية لا سيما في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما أدّى إلى وجود مناطق جديدة سواء سكنية أم صناعية يتم فيها ارتكاب الجرائم، ممّا زاد من العبء الواقع على أجهزة الشرطة المعنية بمكافحة الجرائم وضبط مرتكبيها.
- ✓ القدرة الكبيرة لدى مرتكبي الجرائم على الحركة والتنقل[2] للابتعاد عن مسرح الجريمة أو لغرض تضليل أجهزة الشرطة، وذلك في ظل ما وفّره التطور الحادث في وسائل النقل من السرعة والقدرة الفائقة على التجوال السريع، ممّا حدّ من إمكانية ضبط بعض مرتكبي الجرائم بدرجة كبيرة، إذ يستطيع أحد الأشخاص أو الجماعات الإجرامية ارتكاب الجريمة في مكان ما والتواجد بعد فترة وجيزة في أقصى الأماكن بعدًا عن موقع الجريمة.

---

[1] أ. د/ محمد قدري حسن عبد الرحمن – جرائم الاحتيال الإلكتروني – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (20) – العدد (79) – أكتوبر – 2011م – ص57.

[2] اللواء. د/ حسين إبراهيم – عولمة الجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دولية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (2) – يوليو – 2001م – ص137.

- ✓ الانفتاح العالمي وما أدّى إليه من التفاعل بين ثورة الاتصالات والمعلومات والتقنيات والتحرر الاقتصادي والغزو الثقافي، وما نجم عن ذلك من إفرازات سلبية يعدّ من أبرزها التعدد والتوسع في النشاط الإجرامي[1] على مستوى كافة دول العالم.

المبحث الثاني
منصات التواصل الاجتماعي والابتكار في مواجهة الجريمة

تمهيد

سوف نتناول في هذا المبحث في مطالب خمسة بيان كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي وذلك بالمطلب الاول من خلال ايضاح مفهوم الابتكار والابداع واهميتهما في مواجهة الجريمة وذلك بالمطلب الثاني مع ابراز الواقع الحالي للاستخدام منصات التواصل الاجتماعي في المطلب الثالث ، وسبل الاستفادة من تلك المنصات في المطلب الرابع ، وفي المطلب الاخير استعراض الدراسات الميدانية.

المطلب الاول : كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في الابتكار لمواجهة الجريمة

يعدّ الإبداع والتفكير الابتكاري لإيجاد الحلول والطرق الأكثر فاعلية في مواجهة القضايا الشرطية بمختلف أنواعها[2] من الأمور الهامة، والتي أصبحت تمثّل تحديًّا

---

[1] أ. د/ عايد عواد الوريكات – نظريات علم الجريمة – مرجع سابق – 2013م – ص 371.

[2] فريق. د/ عباس أبو شامة – التحديات التي تواجه رجل الشرطة العربي – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (9) – العدد (3) – أكتوبر – 2000م.

كبيرًا لا سيما في ظل ما تواجهه الأجهزة الشرطية من متغيرات ومستجدات متسارعة في فترات زمنية وجيزة، والتي ألقت بظلالها بصفة خاصة على الجريمة بكافة أشكالها سواء من حيث ظهور أنماط إجرامية جديدة غير مألوفة أم لاستخدام أساليب وأدوات إجرامية تعتمد بصفة رئيسية على إفرازات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يعيش العالم الآن المراحل الجديدة والمتطورة منها أو في المهارات والمعارف التي أصبح يتسمّ بها المجرم في الوقت المعاصر.

وقد أدّت الثورة التكنولوجية إلى ظهور منصّات التواصل الاجتماعي بأشكالها المختلفة، والتي أصبحت محلّ اهتمام الغالبية العظمى من الشعوب بجنسياتها المختلفة، وبصرف النظر عن الدرجات العلمية أو الفكرية أو الاجتماعية لأبنائها لكونها وفّرت الكثير من الأمور، منها عرض آخر الأخبار والقضايا والصور والتعليقات، وبيان الآراء حولها والسماح للأشخاص والمؤسسات بالتعريف بأنفسهم، ممّا سهّل الالتقاء والتواصل بين العديد من الأفراد والجهات عبر تلك المواقع.

وقد أوضح التقرير الذي نشرته مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية "غارتنر"، أن عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم بلغ نحو 3.4 مليارات شخص، وارتفع عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بنسبة 29% خلال العامين 2015 و2016م. ويعدّ من أبرز مسبّبات هذه الطفرة بحسب "غارتنر"، توسّع دائرة مستخدمي الهواتف الذكية التي تجاوزت مبيعاتها نحو 1.9 مليار هاتف في عام 2016م، وقد كشفت إحصاءات الربع الثالث من العام 2016م، أنّ عدد مستخدمي منصات التواصل

الاجتماعي بلغ 2.6 مليار مستخدم، وهو ما يمثّل 70% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في العالم[1].

كما بيّنت الأرقام والحقائق العلمية التي وردت في بعض المواقع الإلكترونية التابعة لمراكز الأبحاث المتخصّصة في شبكات التواصل الاجتماعي، ووفق الشرائح المستخدمة لشبكة الفيسبوك في الإمارات، فقد بلغ عدد المستخدمين الذكور 68%، والإناث 32% من أصل 3 ملايين و407 آلاف و580 مستخدمًا فعّالاً، حيث تجاوز عدد المستخدمين الشباب مليونًا و612 ألفًا و40 شخصًا، تتراوح أعمارهم بين25–34 سنة[2].

وقد رجّح الباحث العالمي في علوم المستقبل، روس داوسون[3] أنّ الصحف بشكلها التقليدي الورقي ستختفي في الإمارات بحلول عام 2028م، وسيتم الاعتماد على الوسائط المختلفة كمنصات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، للحصول على أخبار الصحف بدلاً من النسخة الورقية. وقال إنّ أهمية الصحافة تراجعت ولا زالت في تراجع مستمر، نتيجة ازدياد الاهتمام بالوسائط الأخرى على الإنترنت والهواتف الذكية لإيصال أهم الأخبار، وإيجاد منصات جديدة لجمع الأخبار وتقديمها لجمهور القرّاء بدلاً من الصحف الورقية. وأوضح داوسون، خلال عرضه التقديمي في منتدى الإعلام العربي «مستقبل

---

(1) http://alkhaleejonline.net/articles/1484752055076685500/%D8%A8%D8%A7%D9%

(2) http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/5e43ea49-3f99-4f19-a608-878066dfa0ee#sthash.D3VpwCgU.dpuf

(3) http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2014-05-21-1.678087

الإعلام العربي»، أن مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في الإمارات من الأعلى عالميًّا، إذ وصلت نسبتهم إلى 95%، بعد البحرين والسعودية.

ومن هذا المنطلق، باتت منصات التواصل الاجتماعي بمثابة محل الإقامة الدائم والبيت المنشود لغالبية أو لكافة مستخدمي الحواسب الآلية وشبكة الإنترنت، كما أن تواصلهم مع الآخرين ومعرفتهم لأحدث المستجدات أصبح يتم من خلال ما توفّره تلك المواقع وتسمح به وتقوم بنشره.

ووفقًا لذلك ثار التساؤل حول كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي، وفي ضوء المزايا المتعددة التي تتميز بها لغرض الابتكار والإبداع في مواجهة الجريمة.

المطلب الثاني : مفهوم الابتكار والإبداع وأهميته في مواجهة الجريمة

أصبح الاعتماد على الوسائل أو الطرق التقليدية في مواجهة الجريمة من الأمور غير الفعّالة، إذ إنّ العالم بكافة بلدانه ما زال يشهد وقوع الكثير من الجرائم سواء التقليدية أم التقنية والمعلوماتية التي تزايدت مخاطرها ومهدّداتها عن ذي قبل، ومن ثم أصبح من الأهمية بمكان إيجاد أساليب جديدة غير مألوفة تتّسم بالابتكار والإبداع لمواجهة الجريمة.

ويقصد بالتفكير الابتكاري أنه "نوع من التفكير يتّسم بالمرونة والطلاقة والأصالة في إدراك المواقف وتحليلها، وإقامة علاقات وترابطات غير مألوفة بين عناصرها

وتكوينها في بنى جديدة إرضاء لدوافع ناتجة عن تفاعل الإمكانيات الفردية مع مؤثرات البيئة المختلفة[1].

وقد أشار أحد الباحثين[2] إلى أن التفكير الإبداعي يجب أن يتضمّن خبرة ومرونة عالية من التفاعل بين المحور الخيالي والمحور الواقعي، إضافة إلى أعلى حالات التفاعل بين الإدراك الأولي؛ أي: التجارب الميدانية الأولى، والإدراك الثانوي، ويقصد به الخبرة التي اكتسبها الفرد من خلال القراءة والتعلم المدرسي وغير ذلك، وأنّ التفكير الإبداعي يتطلّب توافر مجموعة من المهارات، منها: الطلاقة والمرونة والأصالة والإفاضة والحساسية للمشكلات والاحتفاظ بالاتجاه ومواصلته.

في حين أوضح باحث آخر[3] أنّ التفكير الإبداعي عبارة عن مجموعة من القدرات والاستعدادات تجعل الشخص يستفيد من المعلومات المختزنة في الذاكرة، ويستخدمها في مجالات جديدة.

وفي هذا السياق أوضح أحد الباحثين[1] أنّ الابتكار يتضمّن "طرح فكرة جديدة أو وضع خط فكر جديد أو التوصّل إلى إيجاد علاقات جديدة بين الأفكار المطروحة أو

---

[1] د/ كاظم مرشد ذرب – تنمية التفكير الابتكاري – الأردن – عمان – دار الرضوان للنشر والتوزيع– الطبعة الأولى – 2015م – ص43.

[2] د/ جلال عزيز فرمان البرقعاوي– التفكير الإبداعي (علم وفن) – الأردن – عمان – دار الرضوان للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2014م – ص38.

[3] د/ طارق كمال – التفكير الإبداعي والابتكار– ج.م.ع– الإسكندرية – مؤسسة شباب الجامعة – 2016م – ص67.

إلى شيء آخر جديد بالنسبة للآخرين، ومن ثمّ فإنّ الجدة هي الأساس في الابتكار، كما أن الابتكار هو الخروج عن المألوف وتحطيم القوالب الموجودة"، في حين أن الإبداع وفقًا لما أشار إليه الباحث ذاته هو الإجادة في عمل شيء ما إجادة بالغة، وذلك بإتقانه إتقانًا تامًّا.

وفي هذا الإطار كذلك عرّف أحد الباحثين[2] الابتكار بأنه "العملية التي تتضمّن الإحساس بالمشكلات والفجوات في مجال ما، ثم تكوين الأفكار أو الفرص التي تعالج هذه المشكلات واختبار صحة الفروض، وإيصال النتائج التي يصل إليها الفرد إلى الآخرين".

وما سبق يوضّح أن للابتكار والإبداع أهمية كبيرة في مجال مواجهة الجريمة تتمثّل فيما يلي:

- ✓ تمكين العاملين في حقل مواجهة الجريمة سواء من رجال الشرطة أم غيرهم من الجهات المعاونة لهم من استخدام قدراتهم العقلية[3] في الاستدلال والاستنتاج لكافة ظروف الجريمة وملابساتها، واستنطاق مسرح الجريمة ممّا يسهم في كشف

---

[1] أ. د/ أنور طاهر رضا – مناهل الابتكار الستة (الكتاب الأسود – المعوقات) – الأردن– عمان – دار البداية للنشر– الطبعة الأولى – 2017م– ص ص 28،29.

[2] د/ علاء محمد سيد قنديل – القيادة الإدارية وإدارة الابتكار – الأردن – عمان – دار الفكر للنشر – الطبعة الأولى – 2010م– ص122.

[3] د/ علاء محمد سيد قنديل – مرجع سابق – ص122.

غموض الجرائم المجهولة من خلال التوصل إلى شيء جديد أو فكرة جديدة أو ممارسة جديدة أو مزج بين عناصر موجودة في بناء أو تكوين النموذج الإجرامي بأسلوب جديد مبتكر يساعد في التوصل لمرتكب الجريمة.

- ✓ تحقيق القدرة لرجال مواجهة الجريمة على التوصل إلى إيجاد علاقات جديدة بين الأفكار المطروحة[1] سواء للوقاية من الجريمة أم مكافحتها أم الربط الفاعل بين شهادة الشهود والآثار والأدلة المعثور عليها وأقوال المشتبه بهم، ممّا يسهم في تحقيق النجاح المنشود في التصدي للجريمة.

- ✓ رجل الشرطة المبدع أو المبتكر يستطيع رؤية الكثير من الأمور والجوانب الخفية غير المرئية المتعلقة بمجال الجرائم والمشكلات ذات الصلة بها، ممّا يمكّنه من تحديد الاتجاه والتوقيت الصحيح للبحث والتحري حول الجريمة، والقيام بعمليات الإبداع الخلاق[2] التي تمكّن أجهزة الشرطة من مواجهة الجريمة بشكل أكثر فاعلية وكشف غموضها.

- ✓ يؤدّي اهتمام رجل الشرطة المعني بمواجهة الجريمة سواء للوقاية من مخاطرها أم مكافحتها بالإبداع والابتكار إلى تنمية تقنياته المسؤولة عن تنمية ملكة الإبداع

---

[1] أ. د/ أنور طاهر رضا – مرجع سابق – ص28.

[2] د/ جلال عزيز فرمان البرقعاوي – مرجع سابق – ص41.

والابتكار لديه، ومن أهمها تقنية العصف الذهني[1]، وتقنية الترابطات والمرونة، وعدم الجمود والتأصيل للجوانب المختلفة للمشكلة أو القضية الإجرامية، ممّا يساعده كثيرًا في الكشف عن أنواع الأنشطة الإجرامية والقائمين عليها، وما يتّخذونه من وسائل مبتكرة سواء في الإعداد أم التحضير أم التنفيذ للجريمة أم في الفرار من قبضة رجال الشرطة.

- ✓ يسهم الحرص على الإبداع والابتكار في مواجهة الجريمة من قبل رجال الشرطة قيامهم بتنفيذ العديد من العمليات الإيجابية حتى يتمكنوا من التوصل لأفكار وأساليب أو معلومات جديدة حول الجرائم، وتتمثل تلك العمليات في وجود الحاجة إلى حل غموض الجريمة أو الوقاية من الجرائم أو الوصول لمرتكبيها في أقصر مدة زمنية ممكنة، وكذلك القيام بجمع المعلومات حول الجريمة ثم التفكير في حل التحديات، والجوانب الناقصة بسيناريو الجريمة مع تخيّل الحلول غير التقليدية والجديدة، ومن ثمّ العمل على تحقيق الحلول وتنفيذها[2].

- ✓ يسعى مرتكبو الجرائم في الوقت الحالي على الاستفادة من المخرجات المتعددة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وكذلك من التقدم الهائل في وسائل النقل وكافة المتغيرات والمستجدات التي يمر بها العالم لغرض إيجاد أدوات ووسائل وحيل خداعية جديدة واستخدامها، تمكّن لهم النجاح في ارتكاب جرائهم والفرار بعيدًا

---

[1] د/ كاظم مرشد ذرب– مرجع سابق – ص47.

[2] د/ طارق كمال – مرجع سابق – ص58.

عن أيدي رجال الشرطة، وهو ما أدّى إلى ارتكاب العديد من الجرائم في العقد الأخير بأساليب ونماذج غير مألوفة أوجدت تحدّيًا كبيرًا لأجهزة الشرطة، وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك أهمية الحاجة إلى الإبداع والابتكار في مجال مواجهة الجريمة حتى يتحقّق للشرطة السبق في هذا المجال.

المطلب الثالث : الواقع الحالي لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة الجريمة

تحتلّ منصات التواصل الاجتماعي في الوقت الحالي حيّزًا كبيرًا في كافة المجتمعات لكونها وسيلة فاعلة لسرعة نقل البيانات والمعلومات، وللتعريف بالأحداث والحوادث الجارية بكافة تفصيلاتها دون انتقاص أو إخفاء، وبيان كافة التحليلات والتعليقات والآراء المتباينة بشأنها ليس من قبل المقيمين فقط بمواقع حدوثها بل من قبل كافة الأفراد والمؤسسات في مجتمعات عدة، وفي ضوء ذلك تشهد تلك المنصات في الوقت الحالي إقبالا متزايدًا من مستخدميها من كافة الفئات السنية بغض النظر عن ثقافاتهم أو جنسياتهم، وأصبح الجميع يحرصون على التعرف على أحدث ما تقوم بعرضه أو لطرح آرائهم وأفكارهم حول الموضوعات المتعددة التي تتناولها.

وقد نجم عن ذلك استخدام منصات التواصل الاجتماعي في العديد من المجالات، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ✓ تبادل الأخبار والصور والآراء[1] في القضايا التي يتم طرحها، وكذلك حول الأحداث والوقائع الحادثة بأيّ بقعة من بلدان العالم المختلفة.

- ✓ التعرّف على المزيد من الأصدقاء لغرض توسيع دائرة المعارف على المستوى الشخصي سواء بصفة عامة أم لغرض الاهتمامات البحثية والعلمية في مجالات العلم والبحث المختلفة.

- ✓ البحث عن الأصدقاء والزملاء القدامى خلال سنوات الدراسة أو الذين تم المعيشة معهم في بيئة سكنية واحدة قبل الانتقال لمناطق أخرى جديدة، حيث تمكّن الأصدقاء القدامى من الاتصال بعضهم البعض بعد طول سنوات، وتمكّنهم من التواصل المرئي والصوتي وتبادل الصور[2].

- ✓ طرح الأفكار أو الآراء حول موضوع ما لغرض التعرّف على مواقف الآخرين واتجاهاتهم بشأنها، وللوقوف على عدد المؤيدين أو المعارضين لها.

---

[1] أ/ رأفت مهند عبد الرازق – دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي "دراسة ميدانية" – الأردن – عمان – رسالة ماجستير – جامعة البترا الأردنية – كلية الآداب والعلوم – قسم الصحافة والإعلام – 2013م – ص 41 – منشورة على الموقع الإلكتروني
https://www.uop.edu.jo/En/Research/Theses/.../رأفت%20مهند%20عبد%20الرزاق.pdf

[2] أ/ حنان بنت شعشوع الشهري – أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية "الفيس بوك وتويتر نموذجًا"– دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة المللك عبد العزيز بجدة – المملكة العربية السعودية – الرياض – وزارة التعليم العالي – جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – 1433 – 1434هجرية – منشورة على الموقع الإلكتروني home.moe.gov.om/arabic/file/mwatna/pdf/1.pdf

- ✓ عرض تفصيلات الوقائع والأحداث المختلفة التي تقع فور وقوعها أو بعد ذلك بفترة زمنية وجيزة سواء من خلال الصور أم الفيديوهات الملتقطة لها، وكذلك نقل الأفلام القصيرة التي ينتجها الناس العاديون أو هواة الإخراج السينمائي[1].

- ✓ بثّ الشائعات والأفكار المضلّلة والمغلوطة حول حدث ما أو دولة ما أو مؤسسة ما لسبب أو لآخر.

- ✓ عرض البيانات والمعلومات والتحليلات بشأن ما يثار على تلك المواقع من قضايا وأحداث لغرض إحداث تأثير إيجابي أو سلبي لدى الفئة المستهدفة بها أو بوسط اجتماعي معين. والتواصل مع ثقافات جديدة لصقل المعرفة[2].

- ✓ عرض نتائج الدراسات والأبحاث ذات الصلة بإحدى المشكلات أو القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية أو البيئية المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

---

[1] أ/ مريم بلخضر وأخرى – دور الفيسبوك في نشر الوعي البيئي (دراسة لعينة من طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)– الجزائر – رسالة ماجستير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – كلية العلوم – شعبة العلوم الإنسانية– تخصص إعلام واتصال –2015م – ص 26 – رسالة منشورة على الموقع الإلكتروني https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Belakhdar_Bourenane.pdf?idmemoire=1566

[2] أ/ أشرف عصام فريد صالح – دور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة المعرفة بالقضايا السياسية لدى الشباب الجامعي الأردني– الأردن – عمان – رسالة ماجستير – جامعة الشرق الأوسط – كلية الإعلام – 2016م– ص 32 – رسالة منشورة على الموقع الإلكتروني https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0716944/JUA0716944.pdf

- ✓ التعرف على اتجاهات وميول فئات المجتمع اتجاه قضية أو مشكلة ما تعدّ جوهرية أو ذات دلالة معينة.

- ✓ السرد التاريخي لنشأة المجتمعات والحضارات والظواهر الجغرافية والمجتمعية المختلفة.

- ✓ تجنيد الأفراد أو الجماعات للانضمام إلى وجهة نظر محددة أو لإحدى الجماعات لغرض تحقيق أهداف معينة.

- ✓ التعليم أو التدريب على كيفية التعرف والتصنيع أو الاستخدام لمناهج أو أساليب علمية محدّدة أو لغرض التعريف بالمواد الخطرة لغرض تجنّبها أو استغلالها في الحصول على مركبات متفجرة أو مدمّرة مع بيان أماكن بيعها أو تصنيفها.

- ✓ بيان أساليب كيفية الحصول على الأموال والمواد اللازمة سواء لأغراض الخير أم لغرض دعم الجماعات الإرهابية والمنحرفة.

وبالرغم من المجالات المتعددة السابق بيانها لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي إلا أنه يلاحظ أنّ دورها في مجال مواجهة الجريمة ما زال محدودًا لا يتّفق أو يواكب الإمكانات والقدرات والمزايا التي تتوافر بتلك المواقع من ناحية، وكذلك لتحقيق النجاح المنشود في مواجهة الجرائم في ضوء ما تفرضه من تحديات من ناحية أخرى.

ويلاحظ من خلال الوقوف على ما يتمّ عرضه أو الإدلاء به سواء من قبل الأجهزة الشرطية أم من قبل الجمهور فيما يتعلق بالوقاية من الجريمة أو مكافحتها عبر منصات التواصل الاجتماعي أنه ما زال محدودًا وقاصرًا بدرجة كبيرة عن تحقيق الاستفادة المرجوّة من تلك المواقع في هذا الصدد.

كما يتبيّن من متابعة منصات التواصل الاجتماعي المختلفة أنّ ما ينشر بها من موضوعات تتعلّق بمواجهة الجريمة لا يتم بصورة أو بأسلوب منهجي مدروس، كما لا يتّسم بالإبداع والابتكار في استغلال تلك المنصات على نحو يؤدي إلى وجود نماذج جديدة غير مألوفة سواء للوقاية من الجريمة أم مكافحتها، إذ يلاحظ أنّ ما يتم نشره على فترات متقطعة هو بعض الصور أو شرائط الفيديو والتعليقات من جانب أفراد المجتمع، والتي توضّح صورًا لبعض الجرائم المرتكبة والقائمين على ارتكابها، والأساليب الإجرامية المستخدمة أو للتحذير من بعض الحيل الإجرامية التي تعمد البعض من الجماعات الإجرامية إلى استخدامها.

ولا شك أنّ ذلك يوضّح القصور الموجود في الاستفادة من تلك المنصات بالرغم ممّا توفّره من مزايا عدة، وبالرغم من الحاجة الملحّة في كافة المجتمعات لمواجهة الجريمة لا سيما مجتمع الإمارات الذي حقّق قفزات نوعية في مجالات شتى حقّقت له التقدم والنمو، ممّا ينبغي العمل معه على الحفاظ على كافة المكتسبات التي تم تحقيقها من مخاطر الجريمة وشرورها، والاستفادة من كافة التقنيات الحديثة من خلال طرق إبداعية في هذا الصدد.

المطلب الرابع : سبل الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في الابتكار والإبداع لمواجهة الجريمة

لا شك أنّ منصات التواصل الاجتماعي أصبحت تعدّ إحدى الأدوات الرئيسية للإعلام الرقمي، والتي يقوم بتتبّعها والاطلاع على محتوياتها الغالبية العظمى من أبناء كافة المجتمعات، وكذلك المشاركة بها بصورة أو بأخرى، ومن ثم يمكن الاستفادة منها للإبداع والابتكار في مواجهة الجريمة على النحو التالي:

- ✓ أن تقوم الأجهزة الشرطية بعرض استراتيجياتها وسياساتها الأمنية[1] لمواجهة الجريمة باستخدام منصات التواصل الاجتماعي من خلال نماذج مبتكرة غير تقليدية تضمن الصور والرسوم والأشكال ذات التعبيرات والدلالات التي يكون من شأنها بيان مدى حرص الشرطة واهتمامها بهذا الأمر، ووضعها للخطط الكفيلة بالتصدي للجريمة، ممّا يسهم في زيادة التخوف وعدم القيام بارتكاب الجرائم من قبل الجماعات الإجرامية من ناحية، وإلى تحفيز كافة أطياف المجتمع لشحذ طاقاتهم الفكرية والإبداعية للوصول بمعدلات الجرائم إلى أدنى درجاتها.

- ✓ أن تدعو الأجهزة الشرطية الجمهور سواء من خلال مسابقات تنظّمها أم دعوات للمشاركة عبر منصات التواصل الاجتماعي لطرح آرائهم ومقترحاتهم حول

---

[1] د/ سعيدي سليمة – أمن المعلومات وأنظمتها في العصر الرقمي – ج.م.ع– الإسكندرية – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – 2017م – ص97.

تصوّراتهم غير التقليدية والمبتكرة سواء في مجال الوقاية من الجريمة أم مكافحتها، وذلك بصورة عامة أو ما يتّصل بأحد النماذج الإجرامية التي ترى الأجهزة الشرطية الحاجة الماسّة لوجود أساليب حديثة تتّسم بالابتكار والإبداع للتعامل معها.

- ✓ أن تقوم الأجهزة الشرطية باستخدام منصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على النماذج الإجرامية التي تجدها ذات خطورة أو تتّسم بالتزايد أو يتم ارتكابها بأسلوب إجرامي حديث لتحفيز الجمهور على تقديم ما لديهم من معلومات أو بيانات أو مقترحات حولها، وبما يساعد الأجهزة الشرطية في تعزيز نمط التعامل معها أو تحديث خطط الوقاية من مخاطرها.

- ✓ أن تستعرض الأجهزة الشرطية عبر منصات التواصل الاجتماعي وعلى فترات دورية متعاقبة وبطرق جديدة غير مألوفة الأساليب الإجرامية التي يتّبعها مرتكبو الجرائم للقيام بارتكاب جرائمهم، وبصفة خاصة الجرائم الأكثر ارتكابًا أو الأشد خطورة، وذلك لغرض التوعية[1] والتحذير لأفراد المجتمع من تلك الأساليب، وكيفية تجنّب الوقوع في براثن مرتكبيها.

---

[1] اللواء/ ماهر جمال الدين – دور جمعيات الوقاية من الجريمة في مواجهة الإرهاب – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (8) – العدد (2)– يوليو – 1999م – ص295.

- ✓ نشر البيانات والمعلومات عن الأشخاص ذوي الخطورة الإجرامية مع بيان سوابقهم الإجرامية، والأماكن المحتمل ارتكاب جرائمهم بها من قبل جهاز الإعلام الأمني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ممّا يساعد في التعريف بهم لكافة أفراد المجتمع من ناحية، ويؤدي إلى التحوط والحذر والابتعاد عنهم من ناحية أخرى، وكذلك لإبلاغ الأجهزة الشرطية في حال مشاهدتهم عند ارتكابهم الجرائم أو الإعداد والتخطيط أو البدء في التنفيذ لها.
- ✓ أن تعمل الأجهزة الشرطية على تنشيط وزيادة عمليات العصف الذهني[1] سواء لدى منتسبيها أم لدى الجمهور لطرح تصوراتهم وآرائهم المبتكرة والإبداعية عبر منصات التواصل الاجتماعي سواء حول استشراف المستقبل بالنسبة للوقاية من الجريمة ومكافحتها أم لبيان الأدوات الجديدة أم الأساليب المبتكرة التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

المطلب الخامس : الدراسة الميدانية

أجريت الدراسة التالية على عينة عشوائية من الضباط وصف الضباط والأفراد العاملين بشرطة الشارقة. وقد بلغ عدد المبحوثين (300). وقد قام بالإجابة على الاستبيان عدد (269) في حين لم تصل باقي الاستبيانات التي تم توزيعها على المبحوثين من قبل المعنيين بهذا الأمر، وقد تم إجراء تحليل للاستبيانات الخاصة بالدراسة وما تضمّنته من بيانات باستخدام نوعين من البرامج هما (SPSS , Excel).

---

[1] د/ كاظم مرشد ذرب – مرجع سابق – ص47.

1. خصائص العينة:

أ- توزيع العينة حسب النوع:

بلغ عدد المبحوثين من الذكور (253) بنسبة مئوية (94.1%)، ومن الإناث (12) بنسبة مئوية بلغت (4.5%) في حين لم يذكر عدد (4) منهم بنسبة مئوية بلغت (1.5%).

الجدول رقم (1)

اتجاهات أفراد العينة نحو النوع

م	الموضـــــوع	التكرار	النسبة
1.	ذكر	253	94.1
2.	أنثى	12	4.5
3.	لم يذكر	4	1.5
4.	المجموع	269	100.0

ب- توزيع العينة حسب الإمارة:

الجدول رقم (2)

اتجاهات أفراد العينة نحو الإمارة محل الإقامة

م	الموضـــوع	التكرار	النسبة
1.	الشارقة	216	80.3

م	الموضـــوع	التكرار	النسبة
.2	دبي	6	2.2
.3	عجمان	17	6.3
.4	أم القيوين	3	1.1
.5	رأس الخيمة	6	2.2
.6	الفجيرة	12	4.5
.7	لم يذكر	9	3.3
.8	المجموع	269	100.0

ج – توزيع العينة حسب المنطقة محل السكن:

الجـــدول رقم (3)

اتجاهات أفراد العينة نحو المنطقة محل السكن

م	الموضـــوع	التكرار	النسبة
.1	الشارقة	6	2.2
.2	المدام	1	.4
.3	الذيد	11	4.1
.4	مويلح	8	3.0
.5	الدراري	1	.4

م	الموضـــوع	التكرار	النسبة
.6	القراين	17	6.3
.7	خورفكان	4	1.5
.8	حلوان	1	.4
.9	العزرة	3	1.1
.10	الجرينة	7	2.6
.11	الخالدية	2	.7
.12	السيوح	7	2.6
.13	نوف	15	5.6
.14	الموافجة	7	2.6
.15	العطين	1	.4
.16	شرقان	1	.4
.17	الحمرية	2	.7
.18	كلباء	6	2.2
.19	واسط	4	1.5
.20	الخزامية	1	.4
.21	مليحة	2	.7
.22	التعاون	1	.4
.23	بوطينة	1	.4
.24	القوز	2	.7
.25	البرشاء	1	.4
.26	النخيل	3	1.1

م	الموضـــوع	التكرار	النسبة
27.	الجرف	5	1.9
28.	الراشدية	1	.4
29.	زعبيل	1	.4
30.	السلمة	1	.4
31.	النخيلات	1	.4
32.	الصبخة	3	1.1
33.	الرفاع	3	1.1
34.	دبا الحصن	8	3.0
35.	الجزات	2	.7
36.	الشهباء	2	.7
37.	الطلاع	3	1.1
38.	الرماقية	3	1.1
39.	المدينة الجامعية	1	.4
40.	الرحمانية	10	3.7
41.	الخان	2	.7
42.	التعاون	1	.4
43.	المزهر	1	.4
44.	الغافية	1	.4
45.	الطرفا	1	.4
46.	دسمان	2	.7
47.	خور خوير	1	.4

م	الموضـــوع	التكرار	النسبة
.48	سيح الصالحية	1	.4
.49	الرقايب	2	.7
.50	السوان	2	.7
.51	الحميدية	1	.4
.52	الروضة	2	.7
.53	البديع	1	.4
.54	الناصرية	1	.4
.55	مردف	1	.4
.56	اذن	1	.4
.57	طوار	1	.4
.58	المرقاب	1	.4
.59	الرمثاء	2	.7
.60	المنصورة	1	.4
.61	أم فنين	1	.4
.62	الرقة	1	.4
.63	المدام	1	.4
.64	الرملة	1	.4
.65	لم يذكر	80	29.7
.66	**المجموع**	**269**	**100.0**

د- توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (4)

اتجاهات أفراد العينة نحو المستوى التعليمي

م	الموضـــــوع	التكرار	النسبة
1.	طالب بالمرحلة الثانوية	69	25.7
2.	طالب بالمرحلة الجامعية	96	35.7
3.	مؤهل متوسط	16	5.9
4.	مؤهل جامعي	64	23.8
5.	ماجستير	12	4.5
6.	دكتوراه	4	1.5
7.	لم يذكر	8	3.0
8.	المجموع	269	100.0

ه- توزيع العينة حسب مجال العمل أو الدراسة:

الجدول رقم (5)

اتجاهات أفراد العينة نحو مجال العمل أو الدراسة

م	الموضــوع	التكرار	النسبة
1.	الأمني	185	68.8

م	الموضـــوع	التكرار	النسبة
2.	الاجتماعي	6	2.2
3.	الإداري	39	14.5
4.	الاقتصادي	2	.7
5.	مجالات أخرى	21	7.8
6.	لم يذكر	16	5.9
7.	المجموع	269	100.0

2. بالنسبة للتحديات الخاصة بالجريمة:

-وجود تحديات ومخاطر لمواجهة الجريمة:

الجـــدول رقم (6)
اتجاهات أفراد العينة نحو أبرز التحديات

م	الموضـــــوع	النسبة	درجة الموافقة
1.	تعدّ الجريمة من أخطر المهددات الأمنية.	93.68	موافق بشدة
2.	تحدث الجريمة العديد من الأضرار البشرية والمادية.	91.00	موافق بشدة

م	الموضـــــوع	النسبة	درجة الموافقة
3.	شهدت الجريمة تزايدًا كمّيًّا ونوعيًّا خلال السنوات الأخيرة.	75.43	موافق
4.	ساهم التقدم التقني في وجود نماذج إجرامية مستجدّة.	84.96	موافق بشدة
5.	يعمل المجرمون على تطوير مهاراتهم وقدراتهم بصفة مستمرة.	87.69	موافق بشدة
6.	أتاحت التكنولوجيا وسائل جديدة للمجرمين لارتكاب جرائمهم.	88.36	موافق بشدة
7.	تواجه الشرطة العديد من التحديات للوقاية من الجريمة ومكافحتها حاليًّا.	88.09	موافق بشدة
8.	الاعتماد على الأساليب التقليدية لمواجهة الجريمة أصبح أمرًا غير كافٍ.	86.84	موافق بشدة
9.	من الصعب تحقيق التواجد الشرطي بكافة الأماكن لمواجهة الجريمة.	76.62	موافق
10.	تسارع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تدفع البعض اتجاه الجريمة.	81.57	موافق
11.	ظهور التشكيلات الإجرامية ساهم في زيادة عدد الجرائكم ونوعها.	83.43	موافق

م	الموضـــــوع	النسبة	درجة الموافقة
12.	ضعف أو قلة الوعي الأمني يساعد على ارتكاب الجرائم.	87.39	موافق بشدة
13.	تدفع سلوكيات المجني عليهم المجرم إلى ارتكاب جريمته.	78.80	موافق
14.	يساعد التصميم الهندسي للمباني على ارتكاب الجرائم.	69.58	موافق
15.	يصعب تتبّع وملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية.	64.81	محايد
16.	تجد الشرطة صعوبات عدة لتجنيد المصادر.	65.99	محايد
17.	ساهم التوسع العمراني والصناعي في زيادة الجرائم.	73.48	موافق
18.	أدّت الزيادة المستمرة في السكان إلى وقوع المزيد من الجرائم.	76.02	موافق
19.	ساهم التطور الحادث في وسائل النقل في سرعة تنقّل جماعات الإجرام.	75.81	موافق
20.	تتطلّب عمليات مواجهة الجريمة التحديث المستمر لقواعد البيانات والمعلومات الجنائية.	93.68	موافق بشدة
	المعدل العام	**80.74**	**موافق**

3. بالنسبة لأهمية منصات التواصل الاجتماعي:

- **مدى الوعي بأهمية منصات التواصل الاجتماعي:**

الجدول رقم (7)

اتجاهات أفراد العينة نحو أهمية منصات التواصل الاجتماعي

م	الموضــوع	النسبة	درجة الموافقة
1.	تعدّ شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أيّ وقت يريدون، وفي أيّ مكان من العالم.	89.89	موافق بشدة
2.	نشر البيانات والمعلومات المختلفة.	84.85	موافق بشدة
3.	عرض جميع التعليقات حول القضايا الهامة وإبرازها.	78.86	موافق
4.	تعريف المجتمع بأبرز القضايا والتحديات.	82.43	موافق
5.	إعادة تشكيل وصيانة الكثير من المفاهيم والأفكار.	84.53	موافق بشدة
6.	تعدّ من أهمّ أدوات الإعلام كصحافة بديلة.	84.70	موافق بشدة
7.	أصبح لها دور فاعل في تغيير قواعد حرية النشر والتعبير عن الآراء.	85.30	موافق بشدة

م	الموضـــوع	النسبة	درجة الموافقة
8.	النقل الفوري لكافة الأخبار والحوادث الهامة فور وقوعها.	86.06	موافق بشدة
9.	أصبحت محط أنظار كافة أطياف المجتمع.	85.28	موافق بشدة
10.	الترويج للمنتجات والأفكار والآراء والحوادث والقضايا.	84.17	موافق بشدة
11.	شجّعت الكثيرين من بلدان العالم المختلفة على القيام بأعمال الرصد للأحداث والتقاط الصور وشرائط الفيديو.	83.45	موافق
12.	أتاحت حرية التعبير وإبداء الآراء.	83.53	موافق
13.	قدّمت الكثير من الموضوعات التي يمكن أن تصبح محلاً للدراسة والبحث.	88.54	موافق بشدة
14.	مساعدة متّخذي القرار المؤسسي في أمور شتى.	80.75	موافق
15.	مكّنت الكثير من الأفراد من تطوير مهاراتهم وقدراتهم التقنية.	84.66	موافق بشدة
	المعدل العام	**84.47**	موافق بشدة

4. بالنسبة لأهمية الابتكار ودوره في مواجهة الجريمة:

- **مدى الوعي بأهمية الابتكار في مواجهة الجريمة:**

الجـــدول رقم (8)

اتجاهات أفراد العينة نحو أهمية الابتكار ودوره في مواجهة الجريمة

م	الموضـــوع	النسبة	درجة الموافقة
1.	تمكين رجال الشرطة من استخدام قدراتهم العقلية في الاستدلال والاستنتاج لكافة ظروف الجريمة وملابساتها.	89.10	موافق بشدة
2.	تمكين رجال الشرطة من استنطاق مسرح الجريمة.	85.39	موافق بشدة
3.	التوصّل إلى أسلوب جديد مبتكر لمعرفة تكوين النموذج الإجرامي.	86.04	موافق بشدة
4.	التوصّل إلى إيجاد علاقات جديدة بين الأفكار المطروحة سواء للوقاية من الجريمة أم مكافحتها.	85.02	موافق بشدة
5.	الربط الفاعل بين شهادة الشهود والآثار والأدلة المعثور عليها وأقوال المشتبه بهم.	83.60	موافق
6.	رؤية الكثير من الأمور والجوانب الخفية غير المرئية المتعلقة بالجرائم.	84.81	موافق بشدة

م	الموضـــوع	النسبة	درجة الموافقة
7.	زيادة القدرة على تحديد الاتجاه والأسلوب الصحيح للبحث والتحري حول الجريمة.	85.34	موافق بشدة
8.	اكتشاف الوسائل المبتكرة سواء في الإعداد أم التحضير أم التنفيذ للجريمة أم الفرار من قبضة رجال الشرطة.	84.08	موافق بشدة
9.	إيجاد أساليب مبتكرة لتجنيد المصادر.	84.57	موافق بشدة
10.	التوصّل لأفكار وأساليب أو معلومات جديدة حول الجرائم.	85.62	موافق بشدة
	المعدل العام	**85.36**	موافق بشدة

5. بالنسبة للاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي:

- **مدى الوعي بأهمية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي:**

الجدول رقم (9)

اتجاهات أفراد العينة نحو الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي

م	الموضــــــوع	النسبة	درجة الموافقة
1.	عرض الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة الجريمة من خلال نماذج مبتكرة غير تقليدية.	82.19	موافق

م	الموضـــــوع	النسبة	درجة الموافقة
2.	دعوة الجمهور من خلال المسابقات أو الدعوات لطرح مقترحاتهم المبتكرة في مواجهة الجريمة.	84.36	موافق بشدة
3.	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على النماذج الإجرامية ذات الخطورة.	82.85	موافق
4.	بيان الأساليب الإجرامية التي يّتبعها مرتكبو الجرائم لارتكاب جرائمهم.	80.75	موافق
5.	نشر البيانات والمعلومات عن الأشخاص ذوي الخطورة الإجرامية مع بيان سوابقهم الإجرامية.	79.62	موافق
6.	بيان الأماكن المستهدفة بالنشاط الإجرامي.	78.49	موافق
7.	عرض النماذج الإجرامية التي ترى الأجهزة الشرطية الحاجة الماسة لوجود أساليب حديثة تتّسم بالابتكار والإبداع للتعامل معها.	82.55	موافق
8.	بيان أنماط الجرائم المستجدّة وأساليب ارتكابها.	80.38	موافق
	المعدل العام	**80.40**	موافق

6- نتائج الدراسة الميدانية:

توصّلت الدراسة الميدانية لمجموعة من النتائج تتمثل في الآتي:

1- وجود العديد من التحديات الأمنية التي تواجه الأجهزة الشرطية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وكانت أبرز تلك التحديات التي نالت النسبة الأعلى من التأييد من قبل المبحوثين هي: تعدّ الجريمة من أخطر المهددات الأمنية كما أنّها تحدث العديد من الأضرار البشرية والمادية، وتتطلب عمليات مواجهة الجريمة التحديث المستمر لقواعد البيانات والمعلومات الجنائية، وأن التكنولوجيا أتاحت وسائل جديدة للمجرمين لارتكاب جرائمهم، وأن المجرمين يعملون على تطوير مهاراتهم وقدراتهم بصفة مستمرة.

2- تزايد أهمية منصات التواصل الاجتماعي لكونها تعدّ شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أيّ وقت يريدون، وفي أيّ مكان من العالم، كما أنها تقوم بالنقل الفوري لكافة الأخبار والحوادث الهامة فور وقوعها، وتعمل على الترويج للمنتجات والأفكار والآراء والحوادث والقضايا.

3- هناك أهمية كبيرة للابتكار في مواجهة الجريمة في تمكين رجال الشرطة من استخدام قدراتهم العقلية في الاستدلال والاستنتاج لكافة ظروف الجريمة وملابساتها، والتوصل إلى أسلوب جديد مبتكر لمعرفة تكوين النموذج الإجرامي،

والتوصل إلى إيجاد علاقات جديدة بين الأفكار المطروحة سواء للوقاية من الجريمة أم مكافحتها، والربط الفاعل بين شهادة الشهود والآثار والأدلة المعثور عليها، وأقوال المشتبه بهم والتوصل لأفكار وأساليب أو معلومات جديدة حول الجرائم.

4- إمكانية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي لمواجهة الجريمة مع وجود صور عدة لهذا الأمر، منها على سبيل المثال لا الحصر عرض الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة الجريمة من خلال نماذج مبتكرة غير تقليدية، ودعوة الجمهور من خلال المسابقات أو الدعوات لطرح مقترحاتهم المبتكرة في مواجهة الجريمة، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على النماذج الإجرامية ذات الخطورة، وبيان الأساليب الإجرامية التي يتّبعها مرتكبو الجرائم لارتكاب جرائمهم، ونشر البيانات والمعلومات عن الأشخاص ذوي الخطورة الإجرامية، مع بيان سوابقهم الإجرامية، وبيان الأماكن المستهدفة بالنشاط الإجرامي، وعرض النماذج الإجرامية التي ترى الأجهزة الشرطية الحاجة الماسة لوجود أساليب حديثة تتّسم بالابتكار والإبداع للتعامل معها، وبيان أنماط الجرائم المستجدة وأساليب ارتكابها.

الخاتمـــة

يشهد الوقت الحالي سيطرة الشبكة العنكبوتية على أجزاء ضخمة من العالم، وتشعّبها في حياة البشر، حيث إنّ عدد سكان العالم وصل إلى ما يقارب 8 مليار نسمة، (46%) منهم يستخدمون الإنترنت، فيما يستخدم (35%) منهم مواقع التواصل الاجتماعي، (61%) منهم يستخدمون الهواتف النقالة، ويدخل نحو (37%) منهم إلى مواقع التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية.

وعلى ذلك يمكن القول بأنّ كلّ من الإنترنت والشبكات الاجتماعية والهواتف الذكية أصبحت من بين أهمّ الأشياء التقنية التي تشهد تطوّرًا كبيرًا وزيادة كبيرة من حيث نسب اعتمادها أو استخدامها من قبل المستخدمين على الصعيد العالمي.

ولا شك أنه لا يمكن إنكار الدور الإيجابي لمنصات التواصل الاجتماعي في مساهماتها المتعددة في مجال نشر المعرفة، وفتح الآفاق للإبداع الفردي والجماعي، والمساهمة في تبادل الثقافات بين الأفراد والجماعات.

وعلى جانب آخر لا يمكن إغفال الدور السلبي لمنصات التواصل الاجتماعي في مجال الحفاظ على الأمن، وما قد تحدثه من الاختراقات الأمنية، ونشر الأفكار الشاذة والمنحرفة وانتهاك الحريات الشخصية، وعمليات القرصنة والابتزاز.

وقد ثار التساؤل نتيجة لذلك عن دور منصات التواصل الاجتماعي ومدى مساهمتها في زعزعة الأمن الفكري والأخلاقي، وحقيقة الدور الذي تلعبه في الحفاظ على ثوابت الأمن الفكري للأفراد والمجتمعات من ناحية، أو نشر العنف والتطرف ودعم الإرهاب من ناحية أخرى.

وقد أدّى بروز تلك المثالب لمنصات التواصل الاجتماعي إلى البحث والتفكير في كيفية مساهمتها بصورة أكثر فاعلية في تنمية قدرات المجتمع وتحقيق متطلبات الأمن، وفتح المجال أمام العملية الإبداعية للشباب وتحفيزهم دون خوف أو تردّد للمشاركة في بناء المجتمع والحفاظ على أمنه، والقيام بدور فاعل في هذا المجال.

وكذلك أخذ الباحثون والمفكّرون في كيفية تفعيل دور منصات التواصل الاجتماعي لتحقيق التحصين الفكري المطلوب للحفاظ على النسيج الاجتماعي بالمجتمع، ومواجهة عمليات زعزعة الأمن الفكري الناتج عن الممارسات الخاطئة لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي التي تشكّل خطرًا استراتيجيًّا لانهيار الأمن الفكري والمعرفي والديني بالمجتمع. وحماية الشباب من مخاطر الابتزاز الإرهابي والتغرير بهم واستقطابهم نحو الأفكار الملوّثة الهدّامة، ووقوعهم فريسة في شبكة الإرهاب، ممّا يعزز انتشار ظاهرة الانحراف الفكري في العالم وخصوصا العربي والإسلامي نتيجة للاستغلال السيء لمنصات التواصل الاجتماعي.

ومن المعلوم أيضًا أنّ الجريمة أصبحت من أكبر التحديات التي تواجه كافة المجتمعات لا سيما المجتمع الخليجي بصفة عامة، ومجتمع دولة الإمارات بصفة خاصة في ضوء ما تمّ تحقيقه من تقدّم ونماء في مجالات الحياة المختلفة، وما يتمّ السعي إليه في إسعاد كافة أفراد المجتمع من خلال العيش بحياة تنعم بالأمن والاستقرار والطمأنينة.

وعلى ذلك بات من الأهمية بمكان البحث عن كلّ ما هو جديد لزيادة قدرة الأجهزة الشرطية لضمان فاعلية ما تقوم به من عمليات أمنية لغرض الوقاية من الجريمة ومكافحتها، لا سيما في ظل ما يشهده العالم الآن من عولمة للجريمة نتيجة للتطور التقني والمعلوماتي المتسارع الذي يعيشه العالم منذ فترة، والذي أدّى إلى ظهور نماذج إجرامية دولية، وقيام الجماعات الإجرامية بارتكاب مشروعاتها الإجرامية في مراحلها المختلفة ليس في بلد واحد بل في أكثر من بلد، مستفيدة في ذلك ممّا أوجدته الثورة التكنولوجية والمعلوماتية من الكثير من الوسائل والأدوات التي منحتها القدرة على التوسّع في النطاق المكاني لنشاطها الإجرامي.

وفي ظلّ ذلك كلّه ظهر إلى حيّز الوجود منصات التواصل الاجتماعي بأشكالها المختلفة، والتي أحدثت بالفعل ثورة في مجالات عدة، منها الاتصال والتواصل والتعرف بالآخرين، ونقل المعلومات والأخبار وصور الحوادث والقضايا والجرائم المختلفة، والتعليق عليها وإجراء الحوارات بشأنها حتى أصبحت تعدّ بمثابة أداة

رئيسية للإعلام الرقمي الجديد في ضوء ما تتمتّع به من قدرات للعرض والبيان، والتأثير في الرأي والاتجاهات.

من أجل ذلك تناولت تلك الدراسة بيان مفهوم منصات التواصل الاجتماعي والواقع الحالي لاستخدامها، والمجالات التي تستخدم بها والمخاطر الحادثة والمتوقعة من استخدامها، والعوامل المعزّزة للمخاطر الناجمة من سوء استخدامها، وكيفية الاستفادة منها في المجال الأمني لغرض التوظيف الأمثل لها، واستثمارها لنشر الفكر الآمن والتحذير من الفكر المنحرف، وخصوصا الغزو الفكري، وبما يخدم سلامة النشأة الفكرية للمجتمع وحمايته من التأثيرات السلبية للفكر المنحرف، فضلاً عن توجيه بوصلة الأفراد إلى المواقع والمنتديات المفيدة التي تحمل أفكارًا إيجابية وبناءة تساهم في بناء شخصية محصنة وقوية ومبدعة، بالإضافة إلى اتباع آلية محدّدة لفلترة المواقع المحرضة على الإرهاب والتطرف والإباحية بشكل صارم من قبل أجهزة الأمن. كما تناولت الدراسة بيان إشكاليات مواجهة الجريمة سواء ما يتعلق بالوقاية منها أم مكافحتها، وأخيرًا إبراز كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي للإبداع والابتكار في مواجهة الجريمة.

النتائج

تتمثّل أبرز نتائج تلك الدراسة في الآتي:

1. إنّ منصات التواصل الاجتماعي أصبحت من أهم وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد.
2. إنّ هناك تزايدًا مستمرًّا في استخدام منصات التواصل الاجتماعي من قبل كافة فئات المجتمع وكافة الأعمار السنية في ضوء ما تتّسم به من مزايا، وما توفّره من قدرات للتخاطب والتواصل الاجتماعي.
3. تعدّ منصات التواصل الاجتماعي في المجتمع المعاصر من أخطر الأدوات في التأثير على الرأي العام، وإحداث الميول في الاتجاهات والانتماءات الفكرية والوطنية والوظيفية.
4. زيادة استغلال منصات التواصل الاجتماعي على نحو سلبي للإخلال بالأمن، وإحداث الانحراف الفكري والانقسامات داخل المجتمعات.
5. حتميّة الإبداع والابتكار للوصول إلى أفضل السبل لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي لخدمة المجال الأمني.
6. إمكانية الاستفادة بدرجة كبيرة من منصات التواصل الاجتماعي من قبل أجهزة الشرطة لغرض الإبداع والابتكار في مواجهة الجريمة.

التوصيات

تتمثل توصيات هذه الدراسة في الآتي:

1. استحداث وحدات تنظيمية جديدة بالهياكل التنظيمية الشرطية تحت مسمّى (وحدة منصات التواصل الاجتماعي).
2. تتولّى تلك الوحدات مهام الرصد والتحليل لكافة ما يتمّ نشره وتداوله عبر منصات التواصل الاجتماعي.
3. أن تعمل تلك الوحدات على تحديد المخاطر والمهدّدات الناجمة عمّا يتمّ عرضه وبيانه والحوار بشأنه، وبثّه من بيانات ومعلومات وآراء عبر منصات التواصل الاجتماعي.
4. الإبداع والابتكار من جانب تلك الوحدات لتحديد أفضل سبل الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في المجال الأمني.
5. أن تسعى أجهزة الشرطة المعنية في مجال مواجهة الجريمة إلى الاستفادة بكافة السبل الممكنة من منصات التواصل الاجتماعي لغرض الإبداع والابتكار سواء في كيفية التوعية أم الحد أم المكافحة للجريمة.

6. تكوين مجموعات من منتسبي الشرطة من المتخصصين والمعنيين في مجال مواجهة الجريمة ممّن يتّسمون بقدرات وطاقات فكرية متميزة للإبداع والابتكار في استخدام منصّات التواصل الاجتماعي لمواجهة الجريمة، وذلك من خلال معامل الابتكار الموجودة بأجهزة الشرطة أو التي يتمّ استخدامها لهذا الغرض.
7. تحفيز أفراد المجتمع من خلال صور التحفيز المختلفة المعنوية والمادية لطرح أفكارهم ومقترحاتهم عن كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي لغرض الإبداع والابتكار في مواجهة الجريمة.
8. عقد المؤتمرات أو الملتقيات التي تضمّ المتخصّصين في مجال مواجهة الجريمة والتقنيات لطرح أفضل السبل لتعزيز الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في الإبداع والابتكار لمواجهة الجريمة.

المراجـــع

1. د/ عباس ناجي حسن – الوسائط المتعددة في الإعلام الالكتروني (دراسة مقارنة) – الأردن– عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2016م.
2. د/ صابر فلحوط وآخر – العولمة والتبادل الإعلامي الدولي – سوريا – دمشق – دار علاء الدين – 1999م.
3. د/ فايز عبد الله الشهري – التحديات الأمنية المصاحبة لوسائل الاتصال الجديدة – دولة الإمارات العربية المتحدة – دبي – دار الحكمة – 2003م.
4. د/ حسني محمد نصر – الإنترنت والإعلام (الصحافة الإلكترونية) – الكويت – دار الفلاح للنشر والتوزيع – 2003م.
5. د/ محمود خليل – الصحافة الإلكترونية (المفاهيم والأدوات) – ج.م.ع – القاهرة – دراسة قدّمت إلى المؤتمر العلمي الحادي عشر بكلية الإعلام – جامعة القاهرة – يونيو 2005م.
6. د/ حسنين شفيق – الإخراج الصحفي الإلكتروني (التجهيزات الفنية) – ج.م.ع – القاهرة– دار فكر وفن للنشر والتوزيع – 2010م.
7. د/ عبد الله سعد بن جليغم – واقع تطبيقات البرامج والتقنيات الحديثة وعلاقتها بالتمكين والاغتراب الوظيفي – المملكة العربية السعودية – الرياض – الطبعة الأولى – دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع – 2016م.
8. أ/ نسرين عجب – الثورة الافتراضية (دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات) – ج.م.ع – القاهرة – الطبعة الأولى – العربي للنشر والتوزيع – 2016م.

9. د/ مرزوق العنزي وآخر – الذكاء التكنولوجي – الكويت – الطبعة الأولى – دار المسيلة للنشر والتوزيع – 2017م.
10. أ/ غزال مريم، وأ/ وشعوبي نور الهدى – تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة الجامعيين – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قسم العلوم الإنسانية – شعبة علوم الإعلام والاتصال– 2005م.
11. أ/ حنان بنت شعشوع الشهري – أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية – "الفيس بوك وتويتر نموذجا" – دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة – المملكة العربية السعودية – جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – ١٤٣٣ه –١٤٣٤ه.
12. د/ مصطفى محمد موسى – المراقبة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت – جمهورية مصر العربية – دار الكتب والوثائق القومية – 2003م.
13. د/ فايز عبد الله الشهري – الخطاب الفكري على شبكة الإنترنت "رؤية تحليلية لخصائص وسمات التطرف الإلكتروني"– المملكة العربية السعودية – الرياض – جامعة الملك سعود– 1429 هجرية.
14. د/ فضيل دليو – التكنولوجيا الجديدة للاتصال والإعلام (المفهوم – الاستعلامات – الآفاق)– الأردن – عمان – دار الثقافة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2010م.
15. د/ إبراهيم بعزير – وسائل الاتصال الجديدة والأمن القومي – دراسة في دور مواقع التواصل الاجتماعي في زعزعة أمن واستقرار الدول – مجلة استراتيجيا – العدد الأول – 2014م.
16. أ/ إيهاب خليفة – حروب مواقع التواصل الاجتماعي – ج.م.ع – القاهرة – الطبعة الأولى– العربي للنشر والتوزيع – 2016م.

17. د/ فايز عبد الله الشهري – التطرف الإلكتروني "رؤية تحليلية لاستخدامات شبكة الإنترنت في تجنيد الأتباع"– ورقة علمية مقدمة لمؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني المنعقد في الرياض في الفترة من 1– 4 /2007/12م.
18. د/ حردان هادي الجنابي – الإعلام الإسلامي الإلكتروني (دراسة للمواقع الإسلامية على الإنترنت) – ج.م.ع – القاهرة – الطبعة الأولى – العربي للنشر والتوزيع – 2015م.
19. د/ محمد فتحي عبد الهادي – اتجاهات حديثة في علم المعلومات – الأردن – عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى 2017م.
20. د/ شريف درويش اللبان – تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية– القاهرة – الدار المصرية اللبنانية – 2000م.
21. د/ سعيدي سليمة – أمن المعلومات وأنظمتها في العصر الرقمي – ج.م.ع – الإسكندرية– دار الفكر الجامعي – الطبعة الأولى – 2017م.
22. د/ علي ليلة – تقاطعات العنف والإرهاب في زمن العولمة – مكتبة الانجلو المصرية – ط1 – 2007م.
23. د/ أبو العلا ماضي وآخرون – الإرهاب (جذوره – أنواعه – سبل العلاج) – أبحاث ندوة مكافحة الإرهاب – لندن – في الفترة من 11: 13 مارس 2014م – مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي – القاهرة.
24. أ/ سعد بن عبيد السبيعي– الإعلام الجديد ودورة في تعزيز الأمن في المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية على بعض النخب السعودية في الرياض – رسالة دكتوراه – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض –2013م.
25. د/ أبو دامس زكريا – أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب – عالم الكتب الحديث – الأردن – 2005م.

26. منتدى الإعلام العربي بتاريخ 11 مايو 2016 بجلسة "الإنسانية في مواجهة الإرهاب"
WWW.emaratalyoum.com/local-section/other/2016-5-11-1.895789

27. د/ كمبرلي يونغ – الإدمان على الإنترنت – ترجمة/ هاني أحمد تلجي – الأردن – عمان– بدون طبعة – بدون سنة النشر.

28. د/ حسام محمد/ تجنيد الإرهابين عبر مواقع التواصل الاجتماعي
WWW.carjj.org/sites

29. أ. د/ أنور طاهر رضا – مناهل الابتكار الستة (الكتاب الأسود – المعوقات) – الأردن– عمان– دار البداية للنشر – الطبعة الأولى – 2017م.

30. أ/ إيهاب خليفة – حروب مواقع التواصل الاجتماعي – ج.م.ع – القاهرة – دار العربي للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2016م.

31. أ. د/ إحسان محمد الحسن – علم اجتماع الجريمة – الأردن – عمان – دار وائل للنشر – الطبعة الثانية – 2016م.

32. د/ جلال عزيز فرمان البرقعاوي– التفكير الإبداعي (علم وفن) – الأردن – عمان – دار الرضوان للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2014م.

33. أ. د/ حنان أحمد سليم – الاتجاهات الحديثة في دراسات وبحوث علاقة الجمهور بالإنترنت والإعلام الجديد – ج.م.ع – أسيوط – دار النهضة العربية للنشر والتوزيع – 2013م.

34. أ/ ديراج ميرثي – ترجمة/ د. محمد عبد الحميد – تويتر (التواصل الاجتماعي في عصر تويتر) – ج.م.ع – القاهرة – دار الفجر للنشر والتوزيع – الطبعة العربية الأولى – 2014م.

35. أ. د/ عايد عواد الوريكات – نظريات علم الجريمة – الأردن – عمان – دار وائل للنشر – الطبعة الثانية – 2013م.
36. د/ سلمان بكر بن كران – الاتصال الجماهيري والخدمة الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي – الأردن – عمان – دار الراية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2015م.
37. د/ سعيدي سليمة – أمن المعلومات وأنظمتها في العصر الرقمي – ج.م.ع– الإسكندرية– دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – 2017م.
38. أ. د/ صالح العلي – مهارات التواصل الاجتماعي (أسس ومفاهيم وقيم) – الأردن – عمان– دار الحامد للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2015م.
39. د/ طارق كمال – التفكير الإبداعي والابتكار– ج.م.ع– الإسكندرية – مؤسسة شباب الجامعة – 2016م.
40. د/ عباس ناجي حسن – الوسائط المتعددة في الإعلام الإلكتروني (دراسة مقارنة) – الأردن– عمان – دار صفاء للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2016م.
41. د/ علاء محمد سيد قنديل – القيادة الإدارية وإدارة الابتكار – الأردن – عمان – دار الفكر للنشر – الطبعة الأولى – 2010م.
42. أ/ مؤيد نصيف جاسم السعدي – فلسفة التواصل في موقع الفيس بوك – الجزائر – قسنطينة– ألفا للوثائق للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2016م.
43. د/ كاظم مرشد ذرب – تنمية التفكير الابتكاري – الأردن – عمان – دار الرضوان للنشر والتوزيع– الطبعة الأولى – 2015م.
44. أ/ نسرين عجب – الثورة الافتراضية (دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات) – ج.م.ع – القاهرة – دار العربي للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – 2016م.

45. د/ ممدوح عبد الحميد عبد المطلب – إدارة الجودة في مشاريع الوقاية من الجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– الإصدار رقم (87) – 2015م. Ronaldv.clarke and johnE.Eck تعريب الرقيب أ/ الطيب مبارك أحمد – المراجعة العلمية أ. د/ ممدوح عبد الحميد عبد المطلب – تحليل الجريمة في (60) خطوة مبسطة للمعنيين بمكافحة الجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– الإصدار رقم (192) – 2016م.
46. العميد/ أحمد صالح العمرات – الآفاق الاستراتيجية لأبعاد منظومة الأمن الشامل – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (1) – أبريل – 2001م.
47. اللواء. د/ أحمد جلال عز الدين – الجريمة المنظمة في أوروبا الشرقية (اقتصاد الظل) – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (3) – أكتوبر – 2001م.
48. أ. د مهندس/ حيدر كمونة – العلاقة بين التنظيم المكاني والجريمة في المدينة المعاصرة– الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (11) – العدد (1)– أبريل– 2002م.
49. اللواء. د/ حسين إبراهيم – عولمة الجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دولية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (2) – يوليو – 2001م.

50. المقدم. د/ سرحان حسن المعيني – التحقيق في جرائم تقنية المعلومات – الإمارات العربية المتحدة– الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (20) – العدد (79) – أكتوبر – 2011م.

51. د/ صلاح السعد – الخطط الأمنية للسياسات الجنائية والتصدي للجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (2) – العدد (4) – مارس – 1994م.

52. أ. د/ عثمان جمعة ضميرية – أثر التدين في الوقاية من الجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (23) – العدد (91) – أكتوبر – 2014م.

53. د/ عايد عواد الوريكات – التحديث والنشاط الروتيني والجريمة (دراسة نظرية ناقدة) – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (11) – العدد (2) – يوليو – 2002م.

54. الفريق. د/ عباس أبو شامة – التحديات التي تواجه رجل الشرطة العربي – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (9) – العدد (3) – أكتوبر – 2000م.

55. أ. د/ محسن عبد الحميد – الوقاية من الجريمة (نظرة على الحاضر للإعداد للمستقبل)– الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (4) – العدد (1) – يونيو – 1995م.

56. أ. د/ مربوحة بولحبال نوار – إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية والجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي– المجلد (20) – العدد (76) – يناير – 2011م.

57. العميد. د/ مجدي عز الدين يوسف – المدينة والجريمة – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (10) – العدد (1) – أبريل – 2001م.
58. العميد. د/ مجدي عز الدين يوسف – دور المجني عليه في تهيئة الفرصة الإجرامية – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (2) – العدد (3) – ديسمبر – 1993م.
59. أ. د/ محمد قدري حسن عبد الرحمن – جرائم الاحتيال الإلكتروني – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة – دورية الفكر الشرطي – المجلد (20) – العدد (79) – أكتوبر – 2011م.
60. اللواء/ ماهر جمال الدين – دور جمعيات الوقاية من الجريمة في مواجهة الإرهاب – الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث الشرطة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (8) – العدد (2) – يوليو – 1999م.
61. اللواء. د/ نشأت عثمان الهلالي – الاستراتيجيات العربية في مجال مكافحة الجريمة – دولة الإمارات العربية المتحدة – الشارقة – مركز بحوث شرطة الشارقة – القيادة العامة لشرطة الشارقة– دورية الفكر الشرطي – المجلد (2) – العدد (4) – مارس – 1994م.
62. قرار القائد العام لشرطة الشارقة رقم (110) لسنة 2015م بشأن برنامج الشارقة للوقاية من الجريمة.
63. أ/ أشرف عصام فريد صالح – دور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة المعرفة بالقضايا السياسية لدى الشباب الجامعي الأردني – الأردن – عمان – رسالة ماجستير – جامعة الشرق الأوسط – كلية الإعلام – 2016م– ص 32 – رسالة منشورة على الموقع الإلكتروني.

64. أ/ حنان بنت شعشوع الشهري – أثر استخدام شبكات التواصل الإلكترونية على العلاقات الاجتماعية "الفيس بوك وتويتر نموذجًا" – دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة المللك عبد العزيز بجدة – المملكة العربية السعودية – الرياض – وزارة التعليم العالي – جامعة الملك عبد العزيز – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – 1433 – 1434هجرية – منشورة على الموقع الإلكتروني home.moe.gov.om/arabic/file/mwatna/pdf/1.pdf

65. أ/ رأفت مهند عبد الرازق – دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي "دراسة ميدانية" – الأردن – عمان – رسالة ماجستير – جامعة البترا الأردنية – كلية الآداب والعلوم – قسم الصحافة والإعلام – 2013م – ص 41 – منشورة على الموقع الإلكتروني

https://www.uop.edu.jo/En/Research/Theses/.../رأفت%20مهند%20عبد%20الرزاق.pdf. أ/ مريم بلخضر وأخرى – دور الفيسبوك في نشر الوعي البيئي (دراسة لعينة من طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية) – الجزائر – رسالة ماجستير – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – كلية العلوم – شعبة العلوم الإنسانية – تخصص – إعلام واتصال –2015م – رسالة منشورة على الموقع الإلكتروني https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Belakhdar_Bourenane.pdf?idmemoire=1566

المواقع الإلكترونية :

1. https://theses.ju.edu.jo/Original_Abstract/JUA0716944/JUA0716944.pdf
2. http://alkhaleejonline.net/articles/1484752055076685500/%D8%A8%D8%A7%D9%
3. http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/5e43ea49-3f99-4f19-a608-878066dfa0ee#sthash.D3VpwCgU.dpuf
4. http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2014-05-21-1.678087

المرفقات

دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الداخلية

القيادة العامة لشرطة الشارقة



إدارة مركز بحوث الشرطة

استبيان بشأن

دراسة (منصات التواصل الاجتماعي والابتكار

في مواجهة الجريمة)

تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف عن أهمية الابتكار ودوره في مواجهة الجريمة باعتبارها من أكثر السلوكيات الاجتماعية المهددة لأمن المجتمع واستقراره، ولكونها تتطلب التطوير والتحديث المستمر في سبل الوقاية منها ومكافحتها لكشف غموضها والتوصّل لمرتكبيها. لذا يرجى الإجابة على التساؤلات المطروحة بالاستبيان لغرض التمكن من إنجاز الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

2017م

أولاً: البيانات الديموجغرافية

- من فضلك يرجى التكرم بوضع علامة (√) بجانب الاختيار المناسب:

1. النوع:

[ ] ذكر [ ] أنثى

2. محل الإقامة:

- الإمارة: ....
- المنطقة: ....

3. المستوى التعليمي:

1	2	3	4	5	6
طالب بالمرحلة ثانوي	طالب بالمرحلة الجامعية	مؤهل متوسط	مؤهل جامعي	ماجستير	دكتوراه

4. مجال العمل أو الدراسة:

الأمني	الاجتماعي	الإداري	الاقتصادي	مجالات أخرى

ثانيًا: تحديات مكافحة الجريمة والوقاية منها

5. يرجى تحديد درجة موافقتك حول أبرز التحديات التي تواجه مكافحة الجريمة والوقاية منها.

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
1.	تعدّ الجريمة من أخطر المهدّدات الأمنية.					
2.	تحدث الجريمة العديد من الأضرار البشرية والمادية.					
3.	شهدت الجريمة تزايدًا كميًّا ونوعيًّا خلال السنوات الأخيرة.					
4.	ساهم التقدم التقني في وجود نماذج إجرامية مستجدة.					
5.	يعمل المجرمون على تطوير مهاراتهم وقدراتهم بصفة مستمرة.					
6.	أتاحت التكنولوجيا وسائل جديدة للمجرمين لارتكاب جرائمهم.					
7.	تواجه الشرطة العديد من التحديات للوقاية من الجريمة ومكافحتها حاليًّا.					
8.	الاعتماد على الأساليب التقليدية					

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
	لمواجهة الجريمة أصبح أمرًا غير كافٍ.					
9.	من الصعب تحقيق التواجد الشرطي بكافة الأماكن لمواجهة الجريمة.					
10.	تسارع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تدفع البعض اتجاه الجريمة.					
11.	ظهور التشكيلات الإجرامية ساهم في زيادة عدد ونوع الجرائم.					
12.	ضعف أو قلة الوعي الأمني يساعد على ارتكاب الجرائم.					
13.	تدفع سلوكيات المجني عليهم المجرم إلى ارتكاب جريمته.					
14.	يساعد التصميم الهندسي للمباني على ارتكاب الجرائم.					
15.	يصعب تتبّع وملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية.					
16.	تجد الشرطة صعوبات عدة لتجنيد المصادر.					
17.	ساهم التوسع العمراني والصناعي في زيادة الجرائم.					

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
.18	**أدّت الزيادة المستمرة في السكان إلى وقوع المزيد من الجرائم.**					
.19	**ساهم التطور الحادث في وسائل النقل في سرعة تنقل جماعات الإجرام.**					
.20	**تتطلب عمليات مواجهة الجريمة التحديث المستمر لقواعد البيانات والمعلومات الجنائية.**					

ثالثًا: أهمية دور منصات التواصل الاجتماعي

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
.1	تعدّ شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أيّ وقت يريدون وفي أيّ مكان من العالم.					
.2	نشر البيانات والمعلومات المختلفة.					
.3	عرض جميع التعليقات حول القضايا الهامة وإبرازها.					
.4	تعريف المجتمع بأبرز القضايا					

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
	والتحديات.					
.5	إعادة تشكيل وصيانة الكثير من المفاهيم والأفكار.					
.6	تعدّ من أهم أدوات الإعلام كصحافة بديلة.					
.7	أصبح لها دور فاعل في تغيير قواعد حرية النشر والتعبير عن الآراء.					
.8	النقل الفوري لكافة الأخبار والحوادث الهامة فور وقوعها.					
.9	أصبحت محط أنظار كافة أطياف المجتمع.					
.10	الترويج للمنتجات والأفكار والآراء والحوادث والقضايا.					
.11	شجّعت الكثيرين من بلدان العالم المختلفة على القيام بأعمال الرصد للأحداث والتقاط الصور وشرائط الفيديو.					
.12	أتاحت حرية التعبير وإبداء الآراء.					
.13	قدّمت الكثير من الموضوعات التي يمكن أن تصبح محلاً					

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
	للدراسة والبحث.					
.14	مساعدة متّخذي القرار المؤسسي في أمور شتى.					
.15	مكّنت الكثير من الأفراد من تطوير مهاراتهم وقدراتهم التقنية.					

رابعًا: أهمية الابتكار ودوره في مواجهة الجريمة

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
.1	تمكين رجال الشرطة من استخدام قدراتهم العقلية في الاستدلال والاستنتاج لكافة ظروف الجريمة وملابساتها.					
.2	تمكين رجال الشرطة من استنطاق مسرح الجريمة.					
.3	التوصل إلى أسلوب جديد مبتكر لمعرفة تكوين النموذج الإجرامي.					
.4	التوصّل إلى إيجاد علاقات جديدة بين الأفكار المطروحة سواء للوقاية من الجريمة أم مكافحتها.					

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
5.	الربط الفاعل بين شهادة الشهود والآثار والأدلة المعثور عليها وأقوال المشتبه بهم.					
6.	رؤية الكثير من الأمور والجوانب الخفية غير المرئية المتعلقة بالجرائم.					
7.	زيادة القدرة على تحديد الاتجاه والأسلوب الصحيح للبحث والتحري حول الجريمة.					
8.	اكتشاف الوسائل المبتكرة سواء في الإعداد أم التحضير أم التنفيذ للجريمة أم الفرار من قبضة رجال الشرطة.					
9.	إيجاد أساليب مبتكرة لتجنيد المصادر.					
10.	التوصّل لأفكار وأساليب أو معلومات جديدة حول الجرائم.					

خامسًا: كيفية الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي للابتكار في مواجهة الجريمة

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
.1	عرض الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة الجريمة من خلال نماذج مبتكرة غير تقليدية.					
.2	دعوة الجمهور من خلال المسابقات أو الدعوات لطرح مقترحاتهم المبتكرة في مواجهة الجريمة.					
.3	استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على النماذج الإجرامية ذات الخطورة.					
.4	بيان الأساليب الإجرامية التي يتّبعها مرتكبو الجرائم لارتكاب جرائمهم.					
.5	نشر البيانات والمعلومات عن الأشخاص ذوي الخطورة الإجرامية مع بيان سوابقهم الإجرامية.					

م	الموضوع	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	أعارض	أعارض بشدة
6.	بيان الأماكن المستهدفة بالنشاط الإجرامي.					
7.	عرض النماذج الإجرامية التي ترى الأجهزة الشرطية الحاجة الماسة لوجود أساليب حديثة تتّسم بالابتكار والإبداع للتعامل معها.					
8.	بيان أنماط الجرائم المستجدة وأساليب ارتكابها.					

سادسًا: في حال وجود أية مقترحات أخرى ذات صلة بالموضوع يرجى بيانها:

1. ....
2. ....
3. ....
4. ....

شاكرين لكم حسن تعاونكم